تَفْسِيرُ الآيتينِ السّابِعَةِ والثّامِنَةِ مِنْ سُوْرَةِ الأَنْعامِ.

المؤلف:

جَعفَر جَلَبي بن التَّاجِي بكْ زادَه مَخْدُوم (ت:٩٢١هـ)

إعداد

د. صالح بن ثنيّان الثنيّان

الأستاذ المُشارك بقسم التفسير وعلومِ القرآن بكليّة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة

تَفْسِيرُ الآيتينِ السّابِعَةِ والثّامِنَةِ مِنْ سُوْرَةِ الأَنْعامِ.

المؤلف: جَعفَر جَلَبِي بن التَّاجِي بِكْ زادَه مَخْدُوم (ت:٩٢١هـ)

صالح بن ثنيّان الثنيّان

قسم التفسيرِ وعلومِ القرآن بِكليّةِ القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينةِ المنوّرة

البريد الإلكتروني: abohithm@gmail.com

المُلَخَّصُ :

الرسالةُ: تفسيرُ الآيتينِ السّابِعَةَ والثّامِنَةَ مِنْ سُوْرَةِ الأَنْعامِ، لمُؤلِّفِهِ: جَعفَر جَلَبِي بنُ التَّاجِي بِكْ زادَه مَخْدُوم، (ت:٩٢١هـ/١٥١٥م) ولم يضعْ لرسالتِهِ عنوانًا مُعيَّنًا.

وخلاصة تفسيرِ الآيتين: أنَّ الكفارَ قالوا: هلّا أَنْزَلَ اللهُ مع محمدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَلَكًا يُكلِّمُنا ويشهدُ أنَّهُ نَبِيٌّ؛ لآمنَّا بهِ، ولو أَنْزَلَ اللهُ مَلَكًا، وعاينُوهُ كما اقترحُوا؛ لَحَقَّ إهلاكُهُم فإنَّ سُنَّةَ اللهِ قَدْ جَرَتْ بِذلِكَ فيمَنْ قبلَهُم، ولا يُمْهَلُونَ للتوبةِ إذا نَزَلَ المَلَكُ الذي اقترحوا، ولو جَعَلَ اللهُ المُرْسَلَ إليهم مَلَكًا، أو جَعَلَ المَلَكَ قرينًا مع الرسولِ، لَجَعلَهُ في صُورَةِ رَجُلٍ ليتمكَّنوا مِن رؤيتِهِ وسماعِهِ والتَّلَقِّي عنهُ؛ إذْ القوةُ البشريَّةُ لا تستطيعُ ذلك مع المَلَكِ على هيئتِهِ التي خلقَهُ اللهُ عليها، ولو جعلَ اللهُ المَلَكَ في صُورَةِ رجُلٍ؛ لَخَلَطْنا عليْهِم ما يخلطونَ على أنفُسِهِم فيقولونَ مَا هذا إلاّ بَشَرٌ مِثْلُكُم.

ومن سماتِ هذا التفسيرِ: الاهتمامُ بتفسير البيضاويِّ كما هو عادةُ المفسرينَ في عهدِ الدَّوْلَةِ العُثمانية، ويغلبُ على أسلوبِهِ: الحوارُ بالمَنطقِ واللغةِ والبلاغةِ، ويُكثر من إيرادِ الأقوالِ ومُناقشتِها، والترجيحِ فيما بينها، وكثيرًا ما يقولُ: قال بعضُ الفُضلاءِ وقال بعضُ العُلماءِ، ويقصدُ بهم مفسرينَ وعُلماءَ عاصرَهُم ووقفَ على كُتُبِهِم، ولكنَّ أكثرَ كُتُبِهِم مفقودةٌ ومخطوطةٌ، لم تتيسَّرَ طِباعتُها، وهذا مِمّا يزيدُ أهمَّية المخطوط.

الكلمات المفتاحية: تفسير، رسول، مَلَك، إهلاك، إيمان.

interpretation of the seventh and eighth verses of Suratul-An'am

Jafar Jalabi bin Al-Taji Bek zadeh Makhdoom (died: 921 AH)
saleh thunayan al thunayan
Department of Interpretation and Qur'anic Sciences, College of the Holy Qur'an and Islamic Studies, Islamic University of Madinah
E-mail: abohithm@gmail.com

Abstrac :
The Book: interpretation of the seventh and eighth verses of Suratul-An'am, authorized by: Jafar Jalabi bin Al-Taji Bek zadeh Makhdoom (died: 921 AH/1515 AD) he did not give his book a specific title.
A summary of the exegesis of the two verses; That the unbelievers said: Would Allah not descend an angel with Muhammad, may Allah bless him and grant him peace, to speak to us and testify that he is a prophet, we would have believed in him, then Allah responded: Had we sent down a visible angel, they would have certainly been destroyed. Because that has been the way of Allah with those who had gone before them, and they are not given time to repent if the angel they suggested descends, and even if Allah made the one who was sent to them an angel, or he made the angel a companion with the Messenger, he would have certainly made it ˹assume the form of˺ a man so that they could see him, hear from him and learn about him; because human ability cannot do that with the angel in the form in which Allah created him, and even if Allah had made the angel in the form of a man; We would have confused them with what they would confuse about themselves, and they would say, This is nothing but a human being like you.
Among the features of this exegesis: Concerning about the exegesis of Al-Baydawi, as this is the custom of exegetes in the era of the Ottoman Empire, his style is dominated by: discussion with logic, language and rhetoric, and he frequently mentions and discusses sayings, and weights between them, and he usually says: Some of the nobles said and some scholars said, and he meant interpreters and scholars hi lived with them and found their books, but most of their books are missing while some are manuscripts which are not printed, this increases the importance of the manuscript.
Keywords: Interpretation, Prophet, Angel, Destruction, Faith.

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ أما بعدُ.

فإنَّ علمَ تفسيرِ القرآنِ الكريمِ من أجلِّ العلومِ، وأعلاها منزلةً، وشرفُ العلمِ بشرفِ المعلومِ، فالقرآن الكريمُ هدايةٌ للناسِ، وصلاحٌ للمجتمعِ، ولذا فقدْ تيسَّر لي الوقوفُ على مخطوطِ الشَّيْخِ العالِمِ الأَدِيْبِ: جَعْفَر جَلَبِي رحمه الله في تفسيرِ الآيتينِ السابعةِ والثامنةِ من سورةِ الأنعامِ، ورغبتُ في تحقيقِهِ وطِباعتِهِ، ليستفيدَ منه الباحثونَ والمُهتَمُّونَ بالقرآنِ الكريمِ وعلومِهِ.

وفيما يلي: **أهميّة البَحْثِ. أهداف البَحْثِ. الدراسات السابقة. خِطّةُ البَحْثِ. منهج التَّحقيق.**

أولاً: أهميّة البَحْثِ.

١- تعلُّقهُ بتفسيرِ القرآنِ الكريمِ.

٢- مكانةُ المؤلف العلميَّةُ والأَدَبِيَّةُ، حيثُ صارَ رئيسًا للقضاءِ في ولايةِ أناظولي، وكاتبًا في الديوان العالي في الدولة العثمانية.

٣- كثرةُ نقلِ المؤلفِ عن الكتب المفقودة، والمخطوطات غير المطبوعة في زماننا.

ثانيًا: أهداف البَحْثِ.

١- الإسهامُ في تحقيقِ المخطوطاتِ المتعلقةِ بِتفسيرِ القرآنِ الكريمِ.

٢- بيانُ طريقةِ العلماءِ في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ في عصرِ المُؤلف.

ثالثًا: الدراسات السابقة.

لم أقف على مَنْ أفرد تفسير الآيتينِ السابعةِ والثامنةِ من سورةِ الأنعامِ بمؤلفٍ خاصٍّ، وقد وردَ تفسيرُ هاتينِ الآيتينِ في تفاسيرِ القرآنِ الكريمِ بشكلٍ عامّ.

رابعًا: خِطّـةُ البَحْثِ.

مُلَخَّصُ البَحْثِ.

المقدمة.

القسم الدراسي: وفيه مبحثانِ.

المبحث الأول: ترجمة المؤلف.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب. وفيه ثلاثةُ مطالب:

المطلب الأول: مصادر الكتاب.

المطلب الثاني: منهج الكتاب

المطلب الثالث: وصف النُّسخة الخطيّة، ونماذج مصوَّرة منها.

النصّ المُحقق.

الخاتمة.

الفهارس العامّة.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

خامسًا: منهجُ التحقيق.

١- نسخُ النصِّ وفقاً لقواعد الرسم الإملائي الحديث.

٢- ضبطُ النص، وترقيمه.

٣- وضع فاصِل بين لوحات المخطوط بين معقوفتين: [ل/رقم اللوحة]، وتم وضع باركود بهامش الصفحة للوصول السريع لِلَوْحَةِ المخطوطِ عَن طريقِ تصويرِ الكاميرا.

٤- كتابةُ الآيات القرآنية بالرسم العثماني مع العزو لاسم السورة ورقم الآية.

٥- تخريجُ الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية، مع عزوها إلى رقم الحديث.

٦- شرحُ الغريب، مع العزو إلى المعاجم اللغويّة.

٧- تخريجُ الأبيات الشعرية من الدواوين، أو من كتب اللغة.

٨- ترجمةُ الأعلام بإيجاز في أول موضع ورد فيه العَلَم.

٩- توثيقُ النصوصِ والنقولاتِ التي أوردها المصنف، وما لم أُوثِّقْهُ فإنه مفقودٌ أو مخطوطٌ لم يُطْبَعْ.

القسم الدراسي.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة المؤلف.

اسمُهُ: جَعْفَر بنُ أحمدَ التّاجِيْ بِكْ الرُّوميّ العُثماني. **ألقابُهُ:** تاج زادَه، وزادَه مَخْدُوْم.

ولادته: وُلِدَ سنة: (٨٦٨هـ)، في مدينةِ: أماسيا[1]، في عهدِ السلطانِ: مُحَمَّدِ الفاتِح.

نشأته وطلبه للعلم: وَالِدُه كَانَ مُدَبِّرا لأمور السُّلْطَان بايزيد الثاني وَقت إمارته على أماسيا، وينتسبُ إلى عائلةٍ عريقةٍ، ووالدُهُ من أعيانِ أماسيا، وكانَ والدُهُ مُقرّبًا من الأمير بايزيد طوال الفترة التي قضاها في أماسيا.

وَرغب فِي طلب الْعلم في سنٍّ مُبكِّرةٍ، وقرأ على: الْمولى ابْن الْحَاجّ حَسَن، وعَلى: الْمولى الْقسْطَلَانِيّ، وعَلى: الْمولى خطيب زَاده وعَلى: الْمولى خواجَة زَاده.

عقيدته ومذهبه الفقهي: كان أشعريَّ المعتقد، وكان من فقهاءِ المذهب الحنفي.

صفاته: اشتهر بالفضائل فِي الآفاق، فقد كانَ أديبًا وشاعرًا له نظمٌ بالعربيةِ والتُّركيَّةِ والفارسيَّةِ، وكان خطّاطًا، وكان وجيهًا، حكيمًا، وكان من العلماء في التفسير والفقهِ الحنفيّ، وكانَ مؤرِّخًا، وكان عفيفًا حيث إنه لما ابتُلِيَ وفُصِلَ من عملِهِ عرضَ عليهِ السلطانُ كلَّ يَوْم مائَة دِرْهَم بطرِيق التقاعد فَلم يقبلْ.

---

(١) مدينة في دولَةِ: تركيا، غرب مدينة إسطنبول بـ: ٦٧٢كيلو متر، وهي مدينةٌ غنيَّةٌ بالأنهارِ والبساتين. انظر: موقع ويكبيديا: أماسية – ويكيبيديا(wikipedia.org) .

مناصبه: أعطاه السُّلْطَان بايزيد الثاني مدرسة الْوَزِير مَحْمُود باشا بِمَدِينَة إسطنبول، ودرَّسَ فيها وأفاد فاشتهرت فضائله بَين الطّلبَة وَرغب فِي خدمته الْفُضَلَاء، ثمَّ جعله السُّلْطَان بايزيد الثاني: مُوَقِّعًا وكاتِبًا للديوان العالي، وتُسمّى هذه الوظيفة: (كاتِب قَلَم أَعْلَى) فسلك مَسْلَك الأُمراء وعاش فِي ظلّ حمايته بدولةٍ وافرةٍ وحِشْمَةٍ مُتكاثرة.

وَلما جلس السُّلْطَان سليم خَان على سَرِير السلطنة أضاف إليه قَضَاء بعض الْبِلَاد، ثمَّ جعلهُ مُوَقِّعًا بالديوان العالي ثَانِيًا ثمَّ جعله قَاضِيًا بالعسكر الْمَنْصُور فِي ولَايَة أناضولي[١].

مُؤلفاته:

١- هوس نامه، في الأدب.
٢- مُنشآت جعفر جلبي، في الأدب.
٣- ديوانُ شعرِ جَعْفَر جَلَبِي.
٤- فتحنامه إسطنبول، في التاريخ.
٥- قانون نامه، في الحقوق.
٦- ترجمة: أنيس العارفين لقاسم الأنوار، في التاريخ والسياسة، لِلُّغة التركية.
٧- ترجمة: المعجم في تاريخ ملوك العجم للقزويني، في التاريخ والسياسة، لِلُّغة التركية.

(١) وتُكتبُ بالألف: (أناظولي) وهي المعروفة بِـ: (الأناضول) وهى المنطقة الآسيوية من الجمهورية التركية، يحدها من الشمال: مضيق غاليبولى وبحر مرمرة، ومضيق إسطنبول (البسفور) والبحر الأسود، ومن الجنوب: العراق وسوريا والبحر المتوسط، ومن الشرق: أذربيجان وجورجيا وأرمينيا، ومن الغرب: بحر إيجة. انظر: الأناضول – ويكيبيديا(wikipedia.org)

وكلٌّ مؤلفاتِهِ السابقة باللغةِ التركية.

ابتلاؤه: حصل لهُ ثلاثُ حوادِثَ:

الأولى: انتُهِبَت دَارُهُ في إسطنبول.

الثانيَةُ: عُزِل عَن منصبه حينما كانَ موقِّعًا فِي آخر سلطنة السُّلْطَان بايزيد الثاني، لكونه ممن انحازَ للسلطان أحمد ضد السلطان سليم خان أثناء تنافُسِهما على العرش، فافتَقَرَ وَعيَّنَ لَهُ السلطانُ كلَّ يَوْم مائَة دِرْهَم بطرِيق التقاعد وَلم يقبلْ.

الثّالِثَةُ: قَتَلَهُ السُّلْطَانُ سليم خَان لِوِشاية بعضِ أعدائه.

وفاتــه: تـوفي (٨ – رجـب – ٩٢١هـ) الـمُوافق: (١٨–أغسـطس–١٥١٥م) وكان عمره: ثلاثٌ وخمسون سنةً، قتلاً على يدِ السُّلْطَان سليم خَان، ودُفِنَ في إسطنبول[١].

(١) انظر ترجمته في: الشقائق النُّعمانيّة في عُلماءِ الدولةِ العُثمانيّة لأحمد مصطفى (ص١٩٦)، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة للغزّي (١/١٧٤)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل البغدادي (١/٢٥٥)، سُلّم الوصول إلى طبقاتِ الفحول لحاجي خليفة (١/٤١١)، البدور المُضيّة في تراجم الحنفيّة لمحمد حفظ الرحمن (٥/٣٦١)، معجم التاريخ لِعلي بلوط، وأحمد بلوط (١/٧٧٤).

المبحث الثاني: دراسة الكتاب.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مصادر الكتاب.

مصادِرُه الرئيسيَّةُ في التفسيرِ:

١- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاويّ، ويُسمّى اختصارًا: تفسير البيضاويّ (ت:٦٨٥هـ).

٢- الكشاف عن حقائقِ غوامِضِ التنزيلِ للزمخشريِّ، ويُسمّى اختصارًا: تفسير الزمخشريّ (ت:٥٣٨هـ).

ومصادِرُه الثانويّة في التفسيرِ:

١- تفسير الرازي (ت:٦٠٦هـ).

٢- حاشية التفتازاني على الكشاف لِسعد الدينِ التفتازاني (ت:٧٣٩هـ). وهذه الحاشية مخطوطة.

٣- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، ويُسمّى اختصارًا: حاشية الطيبي على الكشاف، لشرف الدين الحسين الطِّيبيّ (ت:٧٤٣هـ).

٤- البحر المحيط في التفسير لأبي حيانَ الأندلُسيّ (ت:٧٤٥هـ).

٥- حاشية الكشف على الكشاف لسراج الدين القزويني (ت:٧٤٥هـ). وهذه الحاشية مخطوطة.

٦- اللُّباب في علوم الكتاب لابنِ عادلٍ الحنبليّ (ت:٧٧٥هـ).

ومصادره من الكتب الأخرى:

١- مفتاح العلوم لِلسَّكّاكِيّ (ت:٦٢٦هـ).

٢- الحاشية على المُطوَّل للسَّيِّد الشَّريفِ الجُرجانيِّ (ت:٨١٦هـ).

المطلب الثاني: منهج الكتاب.

- يبدأ بذكر تفسير البيضاوي للآيةِ، ومرَّةً واحدةً بدأ بذكر تفسير ابن عادل الحنبلي، ثم يذكر بعض أقوال الشراح والمحشِّين على البيضاوي، ثم يُناقشُ المسألة ويُصدِّرها بقوله: فيه بحثٌ.
- ثم يذكر رأيه في المسألةِ أو يذكر بعض آراء المفسرينَ، ثم يُعقِّبُ على أقوالهم، ويُحيبُ عن التساؤلاتِ.
- وأسلوبُ المؤلف رفيعٌ، ويُكثر من النقاش من الناحيةِ العقليَّةِ والمنطقِ واللغةِ والبلاغةِ.
- وغالبًا ما ينقلُ الأقوالَ بالمعنى، ويتصرَّفُ في النُّقولاتِ، ويختصِرُ.
- وفي الاعتراضات والمناقشات غالبًا ما يُعبر بقوله: قال بعض الفضلاء، وقال بعض العلماء، ويقول: قال بعض المحشِّين، ويقصد بهم: المُحشين على تفسير البيضاوي.
- وذكر: المولى العلامة، أربع مراتٍ، ولم أجدْ أقواله في كتب التفسير التي بين أيدينا، ووقفت على كتابين في التفسير تنقل أقواله بلفظة: قيل، ويبدو أنه مِمّنْ توفي قبل المؤلف، لأنه وصفه بِـ: المولى المرحوم، ويبدو أنَّهُ مِمَّن جاء بعد الزَّمَخْشَرِيِّ، لأنه ذكر ردًّا له عليه.
- ويكثر النقلُ عن كتبٍ في التفسيرِ وحواشٍ للبيضاوي، مفقودةٍ وغير موجودةٍ، ولا يُصرح بالاسم إلا نادرًا، وما لم أوثقه فيما يقولُ عنه: قال بعض الفضلاء أو العلماء، فإني لم أقف عليه فيما بين يدينا من الكتب في العصر الحاضر، ومن الكتب التي يرجعُ إليها وهي مفقودة في عصرنا: الكشف على الكشاف لسراج الدين القزويني، وحاشية التفتازاني على الكشاف.
- ويعتمدُ على الروايات غير الثابتة ولا ينقُدُها.
- ويعتني بالترجيحِ والقولِ المُختار في المسألة.

المطلب الثالث: وصف النُّسخة الخطيّة، ونماذج مصوَّرة منها.

النُّسخَةُ فريدةٌ، محفوظةٌ في: مكتبةِ أَسْعَد أَفَنْدِي، ضِمْنَ مجموعٍ رقم: (٣٦٠٠) في إسطنبول، وتقعُ في (١٧) لوحةً، وفي الوجه الواحدِ: (١٧) سطرا في الوجه تقريبًا، و (٨) كلمات في السطر تقريبًا، وكُتِبَتْ بخطٍّ مشرقيٍّ واضحٍ، ويترك الكاتبُ الهمزات والألفات في بعض الأحيانِ، ويُشكِّل بعض الكلمات، ويضع الشدّاتِ والتنوينَ أحيانًا، ويصححُ بعض الكلمات في الحاشية، ويربط بين لوحات المخطوطِ بكتابة أول كلمة في اللوحة التي ستأتي، في زاويةِ اللوحةِ التي انتهى منها، وفيما يلي نماذج من المخطوط:

١/ صورة اللوحة الأُولى من المخطوط وتبدأ برقم: (٧٧):

٢/ صورة اللوحة الأخيرة من المخطوط وتنتهي برقم: (٩٢):

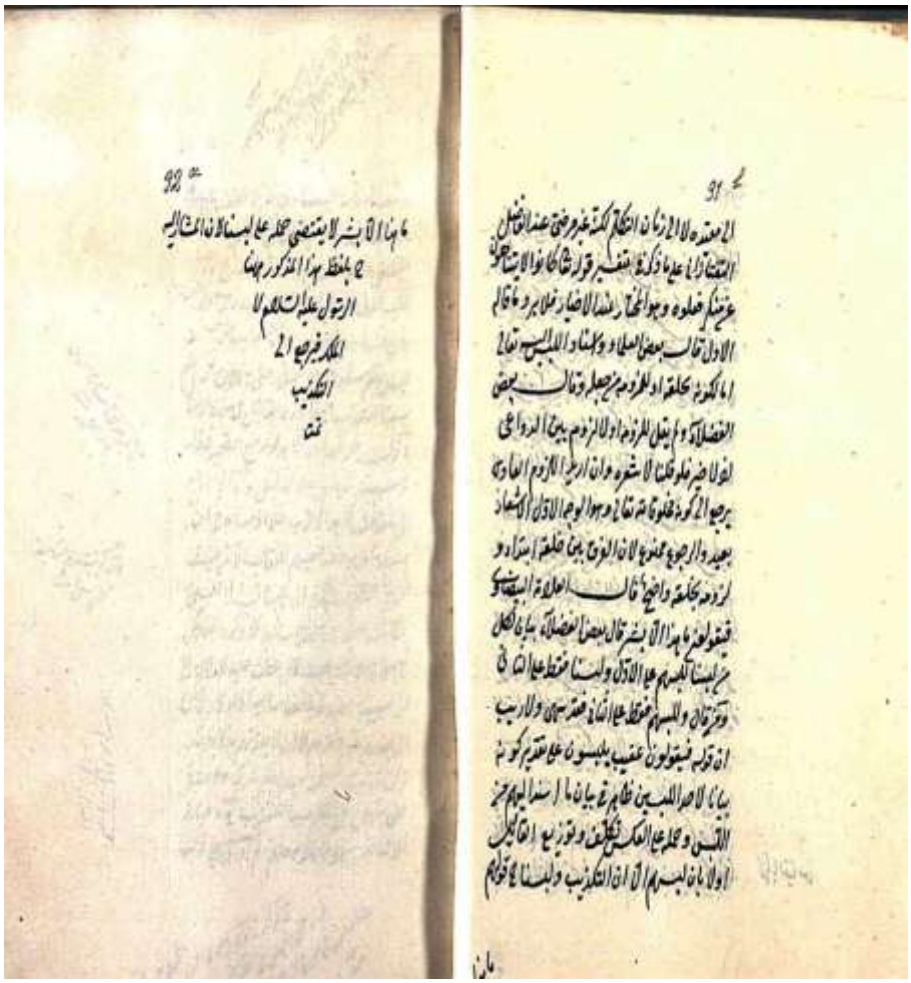

النص المحقق

قاضِي عَسْكَر[١] جَعْفَر جَلَبِي زادَه مَخْدُوم

صُنع اللهِ جَلَبِيْ افَنْدِيْنِك[٢] دَرْس عام

يَازْ دِقْلَرَى رِسالَة لِرِيْدِر[٣]

سَلَّمَهُ اللهُ وَرَحِمَ آباءَهُ [ل/٧٧]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيْمِ

الحمدُ للهِ الذي أَنزلَ على رسولِهِ الأمينِ، أفضلُ مَنْ فضَّلهم على العالمِيْنَ، كتابًا مُعجزًا بِلسانٍ عربيٍ مُبينٍ، حُجَّةً بيِّنَةً على العاقِلِيْنَ، وحَسْرَةً على الكافِرِينَ، فقالَ الذينَ كفَروا ﴿إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١١٠﴾﴾ [المائدة: ١١٠]، وَأَمْلَى لهم فكانُوا في المُنتظِرِيْنَ، ثُم قُضِيَ أَمرُهُم ولو بعدَ حينٍ، صلى اللهُ عليهِ وآلِهِ الطَّيِّبِيْنَ الكاشِفِيْنَ للأستارِ عَنْ أسرارِ التَّأويْلِ المُرشِدِيْنَ إلى مَعالِمِ التَّنْزِيلِ وبعدُ.

فَلمّا تيسَّرَتْ المدْرِسَةُ التي استَنَّ بنيانَها، وشَيَّدَتْ أركانَها، حَضْرَةُ مُطَّلِعِ عِزَّةِ السَّلْطَنَةِ الزّاهِرَةِ، صَدَفُ دُرَّةِ الخلافةِ الباهِرَةِ، والدةُ سُلطانِ سلاطينِ الزمانِ[٤]، المستغني عن التَّوصيفِ والبيانِ، حفظهما اللهُ بِعَيْنِهِ التي

---

(١) قاضي عسكر: هو منصب في عهدِ الدَّولة العُثمانيَّةِ يعني: القاضي الذي يقضي في دَعاوى عسكريَّة، وهو أيضًا رئيسُ جميعِ القُضاةِ في ولايةِ أناظولي في الدَّولة العُثمانيَّةِ. انظر: درر الحكام لِعليّ حيدر (٦١٠/٤)، الحسبة في الإسلام لأحمد مصطفى (ص٢٩).

(٢) أَفَنْدِيْنِك: نسبة للأفَنْدِي، أي: للأفندي جَلَبِي، وأَفَنْدِي: لقب تكريم أَصله تركي مَعْنَاهُ السَّيِّد، وشاع فِي مصر مُنْذُ حكم الأتراك. انظر: المعجم الوسيط لمجموعة من العلماء (٢٢/١) مادة: (أ ف ن).

(٣) معنى هذا السطر: رسائِلُه التي كَتَبَ.

(٤) يقصد السلطان: بايزيد الثاني (ت:٩١٨هـ)، وهو ثامن الخُلَفاءِ العثمانيينَ، ووالدتُهُ: كُلبهار خاتون بنت عبد الله، وكانت تُلقّب بِـ: (والدة السلطان)، وهذه المدرسة هي =

لا تنامُ، وأيَّدهُما بملائكَةِ نَصْرِهِ الكِرامِ، للمَولى الفاضلِ والنِّحريرِ الكامِلِ، مَجْمَعِ المفاخِرِ ومنبَعِ المَآثِرِ، شَمْسِ المِلَّةِ والدِّينِ، لا زالَ مُؤيَّدًا بالنَّصرِ المُبينِ، وأمَرَ بالدَّرْسِ العامِّ بِمَحْضَرِ جَمْعٍ مِن الأنامِ، وردَّ الأمْرَ العالِي في جانِبِ أَعْلَى الأَمالِي، مرجِعُ أساطينِ الأكابِرِ والأقالِي، الكامِلُ في أَقصى مراتِبِ الكمالِ في كُلٍّ مِن الفضْلِ والجاهِ والجلالِ، فريدُ أفرادِ الفُحُولِ، ناقِدُ لُبابِ العُقولِ، كشّافُ عرائِسِ المعارِفِ، ينبوعُ عُيونِ العوارِفِ، البحرُ المُحيطُ لِلبحارِ في دقائِقِ العُلومِ والأسرارِ، ناشِرُ الإنصافِ والانتصافِ، دافِعُ الجَورِ والاعتِسافِ، سُلطانُ سَريرِ السَّعْدِ والإقبالِ، شمسُ الفضْلِ والإفْضالِ، دامَ في عُلُوٍّ ومجدٍ، طالِعًا في بُرجِ سعدٍ[1]، اللهمَّ كما أيَّدْتَهُ بكمالِهِ، خَلِّدْ سُرادِقَ سَعْدِهِ وجلالِهِ، بِحضورِ العبدِ الفقيرِ في ذلكَ المجْلِسِ الخطيرِ، فبادَرْتُ إلى الامتِثالِ، وإنْ عزَّ المَنالُ، وسَوَّدْتُ ما لاحَ للبالِ المُحاطِ بِصنوفِ البَلْبَال[2]، كما قالَ مَنْ قالَ[3]:

رمـانِـي الــدَّهــرُ بالأرْزاءِ حتّى * فُـؤادي في غَـشــاءٍ من نِــبالِ**
فَـصرتُ إذا أصـابَــتْــني سِـهامٌ * تَكسَّرَتِ النِّـضالُ على النِّضالِ**

=

مدرسة: الوزير محمود باشا بإسطنبول. انظر: الشقائق النعمانية لأحمد مصطفى (ص١٩٦)، وموقع ويكيبيديا: كلبهار خاتون الأولى – ويكيبيديا(wikipedia.org) .

(١) وهو من منازل القمر، وشبَّهَهُ به من بابِ التفاؤُلِ، قال الأزهريُّ: أحْسن مَا تكون الشَّمْس وَالْقَمَر والنجوم فِي أَيَّامِهَا. انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٤٤/٢) مادة: (ع س د).

(٢) هو: وَسْواس الهُمُوم في الصَّدْر. انظر: العين للفراهيدي (٣٢٠/٨) باب: الباء واللام.

(٣) القائلُ: المُتنبّي. انظر: ديوانَهُ (ص٢٦٥). وفي الديوان لفظة: "النِّصال" بدلاً من: "النِّضالِ.

فَوَضَعْتُهُ لِحَضرَتِهِ العَلِّيَّةِ، وسُدَّتِهِ السَّنِيَّةِ، فإنْ وَقَعَ شيءٌ مِنها في حيِّزِ القَبُولِ، فهوَ غايةَ المُرتَجَى، ونِهايةُ المسؤولِ، وإلّا فَإنِي مُعترِفٌ بِكمالِ النُّقصانِ، لا سيَّما عندَ طوارِقِ [ل/٧٨] الحَدَثانِ، ومِن اللهِ تعالى العونُ والتَّوفيقُ لِسلوكِ مسالِكِ التَّدْقِيْقِ.

قالَ الفَاضِلُ ابنُ عادِلٍ[١]: قولُهُ تَعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌۖ﴾ [الأنعام: ٨] استئنافٌ، وقيلَ: مَعطوفٌ على جوابِ: ﴿لَوْ نَزَّلْنَا﴾ [الأنعام: ٧] وفيهِ بُعْدٌ؛ لأنَّ قولَهُم ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ﴾ لَيْسَ مُرَتَّبًا على قولِهِ: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا﴾[٢].

وفِيْهِ بَحْثٌ: لأنَّ مُرادَ القائِلِ: استمرارُ القولِ على تقديرِ النُّزولِ بِجَعْلِ: ﴿لَوْ﴾ لِاستمرارِ مضمونِ الجزاءِ وهو: الظاهرُ.

قولُهُ: في الكلامِ حذْفٌ تقديرُهُ: ولو جئناهُمْ بِما سَألوا، لَمْ يؤمِنوا وقالوا لِظهورِ تحقُّقِ عدمِ إيمانِهِم قبلَهُ[٣].

لكن يُردُّ عليهِ: أنَّ المُعتبَرَ ذلكَ الاستعمالَ عند مُحقِّقِي فنِّ البلاغةِ[٤]، كونُ الاستمرارِ أبعد على تقديرِ وجودِ الشرطِ وإنْ لم يُعتبرْ عندَ النحويين،

---

(١) أبو حَفصٍ سراجُ الدينِ عمرُ بن علي بن عادل النُّعمانيُّ الحنبليُّ الدِّمشقي، مُفسِّرٌ فقيهٌ حَنْبَلِيٌّ، توفي بعد سنة (٨٨٠هـ). انظر: الأعلام لِلزِّركليّ (٥٨/٥)، معجم المؤلفين لِعُمر رِضا (٣٠٠/٧).

(٢) انظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل (٣٧/٨).

(٣) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٤٤١/٤). ونسَبَ هذا القولَ إلى: شرفِ الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله السُّلمي المرسيّ الأندلسي (ت:٦٥٥هـ) وله كتابٌ في التفسير مفقود.

(٤) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني (١٤٠/٣)، حاشية الدسوقي للدَّسوقي (٥٧٨)، علوم البلاغة لأحمد مصطفى (ص١٦٧).

ووجودُهُ ههنا محل كلامٍ، والذي يَنجَرُّ عليه الذوقُ بالقبولِ كونُهُ استئنافًا على ما عليهِ الفحول[١]؛ لأنَّ الظاهِرَ في ترتيبِ الجوابِ عليه، كونُ بيانِهِ وإظهارِ بُطلانِهِ، عمدةً في الكلامِ غير مُتعرِّضٍ بالاستلزام، مع أنَّهم اقترحوا كتابًا معه ملائكةٌ.

فالجوابُ عنه: بأنَّهم يطلبونَ بعضَ مطلوبِهِم على تقديرِ إنزالِ بعضِهِ الآخَرِ ممّا لا مدخلَ له في المذَمَّةِ بكمالِ التَّعَنُّتِ.

وقال أبو حيانَ[٢]: يَكُونُ الْقَوْلُ الثَّانِي غَايَةً في التَّعَنُّتِ[٣].

وهو بَعِيْد رِعاية مُقتضى المقامِ؛ لأنه لو كانَ مسؤولُهُم مُجردَ نزولِ الكتابِ، فَقِيْلَ: لو جِئناهُمْ بِما سَأَلوا، لَمْ يُؤمِنوا، وقالوا: تحقَّقَ ما قال.

قال ذلك الفاضِلُ[٤]: وقِيْلَ: يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ الذي في ﴿عَلَيْهِ﴾ على الكتابِ، كما يُرْوَى في القِصَّةِ أنه قيلَ له: لنْ نُؤْمِنُ لكَ حتى تَعْرُج فتأتيَ بكتابٍ، ومعَهُ أربعةٌ مِن الملائكةِ[٥]، وهذا يَظْهَرُ على رأيِ مَنْ يقولُ: إنَّه معطوفٌ على جوابِ: ﴿لَوْ﴾ ، فإنَّهُ يتعلّق به مِن حيثُ المعنى[١].

---

(١) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٤٤١/٤)، الدر المصون للسمين الحلبي (٥٤٤/٤).

(٢) أبو حيّانَ أثيرُ الدين مُحَمَّد بن يُوسُف بن عَليّ بن يُوسُف بن حَيَّان الأندلسي الغِرناطِي، نحويٌ، لغويٌّ، محدِّثٌ، مُفسرٌ، مؤرِّخٌ، أديبٌ، (ت:٧٤٥هـ). انظر: الوافي بالوفيات للصفدي (١٧٥/٥)، الأعلام لِلزِّركليّ (١٥٢/٧).

(٣) يقصد بالقول الثاني: أنَّ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌۖ﴾ معطوفٌ على جواب: لو في الآيةِ السابقة: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَبًا فِي قِرْطَاسٍ﴾. انظر: البحر المحيط لأبي حيّان (٤٤١/٤).

(٤) يقصدُ: ابن عادِل النُّعمانيّ.

(٥) رواه ابن إسحاق في السير والمغازي (ص١٩٧)، والطبري في تفسيره (٨٧/١٥)، وسنده ضعيفٌ لجهالَةِ شيخِ ابنِ إسحاق، وذكره مقاتل بن سليمان في تفسيره =

ولا يخفى أنَّ الظاهِرَ من كلامِ القائِلِ تطبيقُ القولِ المحكيِّ عنْهُم بما صدَرَ مِنهم، والضميرُ فيهِ: لِلكتابِ، إرجاعُهُ إلى الكتابِ المَذكورِ ههنا بناءً على أن يكونَ النقلُ معنويًّا.

قال العلامةُ البيضاويُّ[٢]: أيْ: هلّا أُنْزِلَ معهُ ملكٌ[٣].

وقال بَعْضُ الفُضَلاءِ: أَيْ: ملكٌ يكونُ معهُ يُكلِّمنا أنَّه: نبيٌّ[٤].

إلا أنَّه أوجَهُ في العبارةِ، فليسَ قولَهُ: "مَعَهُ" تفسيرًا، ولا يخفى أنَّ مُقتضى سَوْقِهِ التفسيرَ مع أنَّ حقَّه أنْ يُذكرَ بعدَ قولِهِ: ﴿مَلَكٌ﴾ لا سِيَّمَا وأنَّ مُقتضى الإيجازِ: عدمُ التَّعرُّضِ لِلمعيَّةِ؛ للاستغناءِ عنها بالوصفِ، لا حذفُ الثابتِ في الكلامِ.

وقال بَعْضُ العُلَماءِ: كأنَّهُ جَعَلَ: "على" بمعنى: "مع"، كقوله تعالى: [ل/٧٩] ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أو جَعَلَ المَعِيَّةَ مُنْفَهِمًا مِنه[٥].

=

(١/٥٥٠)، وذكره الثعلبي في تفسيره (٤/١٣٥) ونسبه للكلبي ومُقاتل، وفي الاستيعاب في بيان الأسباب للهلالي وآل نصر (٢/١٣١): موضوع.

(١) انظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل (٨/٣٨).

(٢) أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي البَيضاوِيّ: قاضٍ، مفسِّرٌ، فقيهٌ شافعيٌّ، (ت:٦٨٥هـ). انظر: طبقات المفسرين للداوُدي (١/٢٤٨)، الأعلام لِلزِّركليّ (٤/١١٠).

(٣) انظر: أنوار التَّنزيل للبيضاوي (٢/١٥٥).

(٤) انظر: مدارك التنزيل للنسفي (١/٤٩٢)، إرشاد العَقْلِ السَّليمِ لأبي السُّعودِ (٣/١١٢)، حاشية الشهاب الخفاجي على البَيضاوِيّ (٤/٢٢).

(٥) نُسِبَ هذا القول للفراء. انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٢/١٣٣)، لُباب التأويل للخازن (٢/٢١٥).

ولا يخفى ما فيهِ مِن التكلُّفِ؛ لأن النزولَ ليس في حالِ المُقارنَةِ، إلا أَنْ يُحمَلَ على الحالِ المُقدَّرَةِ، والظاهِرُ: أَنَّ مُرادَهُ: أَنْ يكونَ الظرفُ مُستقِرًا لِعَدَمِ إمكانِ تعلُّقِهِ بالمذكورِ، فَبَعْدَ تعيُّنِ التقديرِ: لا إشكالَ في حملِهِ على المُقدَّرَةِ، مع أَنَّ نِهايةَ النزولِ في حالِ المَعيَّةِ، فيجوزُ أَنْ يُعتبرَ آخرُ الفعلِ، فيكونُ حالاً تحقيقًا.

والتكَلُّفُ فيهِ: من حيثُ إِنَّ جَعْلَ الحرفِ بمعنى الظَّرْفِ، وصَرْفَهُ عن الفِعلِ الذي يستدعيْهِ، عدولٌ عن الظاهِرِ كما لا يخفى.

ولعل الحامِلَ عليهِ: كونُهُ أنسبَ للجوابِ الثاني، وهو: ولو جَعلنا قرينًا لكَ ملكًا، مع أَنَّ فيه التَّعرُّضَ لأصلِ المقصودِ، والإشارةُ في أولِ الأمرِ إلى أَنَّ مقصودَهُم: كونُهُ معهُ عليهِ السلامُ، لا بدلاً عنهُ، كما هو مقترحهم الآخر[١]، وقد اشتبَهَ الفرقُ بينهما على الإمامِ الرازِيِّ[٢]، فحملَ هذا الكلامَ على ذلك الاقتراحِ[٣]، مع أَنَّ كُلّاً في الكلامِ، ولا يساعِدُهُ.

قال بَعْضُ الفُضَلاءِ: فكأنهُ لم يعرِفْ أَنَّ في الإنزالِ معنى: الإرسالِ، ولم يتنبَّهْ بإشارةِ المعيّة، حيثُ أتى بقولِهِ: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨] مع أَنَّ قولَهُ: ﴿فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ۝٧﴾ [الفرقان: ٧] يكفِي في الاشتِهارِ إلى أَنَّ ﴿إِلَيْهِ﴾ مُتعلِّقٌ بِـ: ﴿أُنزِلَ﴾ يتضمَّنُ معنى الإرسالِ[٤].

---

(١) وهو: أن يكونَ الرسولُ ملكًا من الملائكةِ، قال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَـٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ۝٩﴾ [الأنعام: ٩]

(٢) فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي الرَّازيّ، مفسرٌ لغويٌّ حكيمٌ أديبٌ شاعرٌ طبيبٌ متكلمٌ أصوليٌّ، (ت:٦٠٦هـ). انظر: طبقات المفسرين للسيوطي (ص١١٥)، الأعلام لِلزِّركليّ (١٣١/٦).

(٣) انظر: التَّفسير الكبير لِلرّازي (٤٨٦/١٢).

(٤) لم أقف على مَن اعترض على الرَّازيّ. وقد ذكر السمينُ الحلبيُّ هذه الفائدةَ في الدر =

وفيهِ بحثٌ مِنْ وُجُوهٍ:

أمّـا **أولاً:** فَـلِأَنَّ التضـمينَ لِرعايـةِ الصِّـلَةِ، غيـرُ مُتصـوَّرٍ والتضـمينُ لِتصحيحِ الظُّروفِ، كما ضَمَّنَ: "أَمَاتَ" في قولِهِ تعالى: ﴿فَأَمَاتَـهُ ٱللَّهُ مِاْئَـةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] معنـى: مَكَثَ، غير معهودٍ في الحروفِ[١]، ولو سُلِّمَ فالمعيةُ في الإرسالِ يقتضي[٢] المعيةَ الربّانيَّةَ وإرسالُهُ عَدَمٌ مُقدَّم فيُحتاجُ إلى التكلُّفِ أيضًا.

وأمّا **ثانيًا:** فلأنَّ الظّاهِرَ في الظَّرفِ بقاءُ الحرفِ على حالِهِ؛ لأن ﴿أُنـزِلَ﴾ فيهِ مُستعملٌ بإلى، كما أنَّ ههنا: بِعلى، والمعيَّةُ أُفيدَتْ بعبارَةٍ أُخرى، ولو سُلِّمَ الإشارةُ إلى أنَّ: "على" بمعنى: "مع"، فلا نُسلِّمُ الإشارةَ إلى تعلُّقِهِ بِـ: ﴿أُنزِلَ﴾ مُتضَمِّنٌ معنى الإرسالِ.

وأمّا **ثالثًا:** فلأَنَّ الاستشهادَ لا يَتِمُّ إلا بِمُلاحظَةِ ما قَبْلَهُ، وقال بعضُ المُحَشِّين[٣]: إشارةٌ إلى أنَّ "على" بِمعنى: "مع"، ولولا أنَّه بمعنى: "مع"، لم يكنْ لتوبيخِهِم النبيّ عليه السلام وجْهٌ؛ لأنَّهُ يدّعِي أنهُ: أُنْزِلَ عليهِ مَلَكٌ[٤].

=

المصون (٣٧٤/٢)، وابنُ عادل في اللباب في علوم الكتاب (٥٠٤/٣)، والإيجي في جامع البيان في تفسير القرآن (٣٣٠/٤).

(١) انظر: الكُليات لأبي البقاء (ص١٠٧٦).

(٢) الأنسب: تَقتضي. بالتّأنيث؛ لأن الفاعل لفظة: المعية.

(٣) يقصدُ المُحَشِّين على أنوار التَّنزيل للبيضاوي.

(٤) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي (٢٢/٤).

وفيه بحثٌ مِن وجوهٍ:

أمّا **أوَّلاً:** فلِأنّه ليسَ للتَّوبيخِ؛ لأنَّ ما ذُكِرَ في سببِ النزولِ[١]، وكونَهُ مُقترَحًا كالمائدةِ[٢]، يستدعي كونَهُ للتحضيضِ، وقدْ [ل/٨٠] صَرَّح بهِ أساطينُ أئمَّةِ التَّفسيرِ[٣].

وأمّا **ثانيًا:** فَلِأنَّ التحضيضَ والتَّنديمَ يحصلُ لِطَلَبِ المُعاينةِ، أو التَّكلُّمِ أو بأَلّا يُعْتَدَّ بما عليهِ النبيُّ عليه السلامُ في نزولِ المَلَكِ غيرِ مرئيٍّ لهمْ، مُنكرًا إياهُ رأسًا، كما في قوله تعالى حكايةً عنهمْ: ﴿أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ﴾ [يونس: ٢٠] فضْلاً عن الاحترازِ.

وأمّا **ثالثًا:** فَلِأنَّ المُقتَضي لزومُ ملاحظةِ المَعيَّةِ، لا أنَّ "على" ههُنا بِمعنى: "مع"، بِحصولِها بالوصْفِ، وكونِه تتْمِيْمًا للمعنى لا تفسيرًا للمرادِ، وقال ذلكَ القائلُ[٤]: الشاهدُ يقتضي أَنْ يُفسَّر بِهلّا أُنْزِلَ معهُ ملَكٌ يُنذِرُنا، أَلا

---

(١) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ في تفسيرِهِ (١٢٦٥/٤) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: "دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْمَهُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَكَلَّمَهُمْ فَأَبْلَغَ إِلَيْهِمْ فِيمَا بَلَغَنِي، فَقَالَ لَهُ زَمْعَةُ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ الْمُطَّلِبِ وَالنَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ كَلَدَةَ وعبدة بن عبد يغوث وأبيّ بن خَلَفِ بْنِ وَهْبٍ وَالْعَاصُ بْنُ وَائِلِ بْنِ هِشَامٍ: لَوْ جُعِلَ مَعَكَ يَا مُحَمَّدُ مَلَكٌ يُحَدِّثُ عَنْكَ النَّاسَ وَيَرَى مَعَكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: **سمح**وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ مَلَكٞ**سجى** [الأنعام: ٨] الْآيَةَ". وسندُهُ: ضعيف. انظر: الاستيعاب في بيان الأسباب للهلالي وآل نصر (١٣٠/٢).

(٢) التي سألها بنو إسرائيل عيسى عليه السلام في قوله تعالى: ﴿إِذۡ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِۖ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١١٢﴾ [المائدة: ١١٢].

(٣) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٤٤٢/٤)، الدر المصون للسمين الحلبي (٥٥٤/٤).

(٤) يقصد البَيضاوِيّ. انظر: أنوار التَّنزيل للبيضاوي (١٥٥/٢).

يُكَلِّمُنا، ولا يخفى أنَّ الإنذارَ ليسَ مقصودًا لذاتِهِ، بل المقصودُ تصديقُ المَلَكِ إيّاهُ، والتفسيرُ بالإنذارِ تارةً، والشاهِدُ أُخرى، على حسبِ اقتضاءِ الحالاتِ، فالشاهِدُ لا يقتضي تقديرَ الإنذارِ، وتقديرُ غيرِهِ لا يُخِلُّ بالمناسبَةِ للشاهدِ في أصلِ المُرادِ.

وقال بَعْضُ الفُضَلاءِ: يندفِعُ بما نُقِلَ في حديثِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهما في قولِهِ: "وإنَّكَ لَرَسُوْلُهُ"(١)، ولا يخفى أنَّ كونَهُ مناسِبًا لسببِ النُّزولِ، لا يدفعُ اقتضاءَ الشاهِدِ خلافَهُ، وعدمَ تمامِ الاستِشهادِ بهِ.

قال العلامةُ البيضاويُّ: والمعنى أنَّ الملَكَ لو أُنْزِلَ بحيثُ عايَنُوهُ كما اقترحوا؛ لَحَقَّ إهلاكُهُم فإنَّ سُنَّةَ اللهِ قَدْ جَرَتْ بِذلِكَ فيمَنْ قبلَهُمْ(٢).

وقال بَعْضُ الأَفاضِلِ: ظاهِرُهُ اختياره للوجْهِ الأوَّلِ في الوجوهِ المَذكورةِ في الكشّافِ(٣)، وهو عدمُ إيمانِهِم بعدَ النزولِ، ولا يخفى عدمُ التَّعرُّضِ لعدمِ الإيمانِ في مقامِ البيانِ، مع أَنَّهُ مدارُ القضاءِ، يأبى عن إرادَتِهِ.

---

(١) رواه الطبريُّ في تفسيرِهِ (٢٨٦/١١). والأثر بتمامه: عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهما: " ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِيٓ أَيۡدِيكُم مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ﴾ [الأنفال: ٧٠] عباس وأصحابه، قال: قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: آمنا بما جئت به، ونشهد أنك لرسول الله، لننصحن لك على قومنا، فنزل: ﴿إِن يَعۡلَمِ ٱللَّهُ فِي قُلُوبِكُمۡ خَيۡرٗا يُؤۡتِكُمۡ خَيۡرٗا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمۡ﴾ [الأنفال: ٧٠] إيمانا وتصديقا، يخلف لكم خيرا مما أصيب منكم ﴿وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٧٠] الشرك الذي كنتم عليه. قال: فكان العباس يقول: ما أحب أن هذه الآية لم تنزل فينا وأن لي الدنيا، لقد قال: : ﴿خَيۡرٗا يُؤۡتِكُمۡ خَيۡرٗا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمۡ﴾ فقد أعطاني خيرا مما أخذ مني مائة ضعف، وقال: ﴿وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۚ﴾ وأرجو أن يكون قد غفر لي".

(٢) انظر: أنوار التَّنزيل للبيضاوي (١٥٥/٢).

(٣) أَيْ أنَّ البَيضاوِيّ يُرجِّحُ القولَ الأوَّلَ –من الأقوالِ التي ذكرها الزمخشريُّ– وهو: أنَّهُم إذا عايَنُوا الملَكَ ولم يُؤمنوا بهِ وجبَ إهلاكُهُم. انظر: الكشاف للزمخشري (٧/٢). =

ثُم قالَ: ويُحْتَمَلُ الثاني أيضًا[١].

وفِيْـهِ بَحْـثٌ: لأنَّ سببَ إهلاكِهِم في الوجْـهِ الثـانِي، زوالُ التكليفِ، بانكِشافِ الحالِ، وكونُهُ سُنَّةً: ممنوعٌ، والسنَّةُ جاريةٌ على إهلاكِهِم، بِتمادِيْهِم في الضـلالِ، وإن آمـنَ بعضُـهُم عنـد رؤيَـةِ البـأسِ الـمُرتَّبِ علـى أفعـالِهِم لا علـى زوالِ اختيـارٍ مِـنهُم، مـع أنَّ استدعاءَ عدمِ التَّكليفِ، عدمُ الإنظـارِ محلُّ نظَرٍ[٢].

وقال بَعْضُ العُلَماءِ: فإنَّ سُنَّةَ اللهِ جرت باستئصالِ قومٍ اقترحوا آيةً مُلجِئَةً إلى الإيمانِ بعدَ حصولِ مُقترحِهِم، إمّا لزاولِ الاختيارِ الذي هو مناطُ

=

وانظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البَيضاوِيّ (٢٢/٤).

(١) وهو القولُ الثانِي -من الأقوالِ التي ذكرها الزمخشريُّ- وهو: أنَّهُ يزولُ الاختيارُ الذي هو قاعدةُ التَّكليفِ عندَ نزولِ الملائكةِ، فيجبُ إهلاكُهُم. وانظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البَيضاوِيّ (٢٢/٤).

وهذا القولُ ذكره الزمخشريُّ بناءً على مذهبِ المعتزلةِ: أنّهُ لا يصحُّ الأمرُ بالفعلِ مع الإكراهِ عليهِ، لأنَّ مِن أُصولِهم وجوبُ إثابةِ المكلف والمحمولُ على الشيءِ لا يثاب. انظر: الروض الأُنف للسهيلي (١١٤/٣). وقال إمام الحرمينِ في البرهان في أصول الفقه (١٧/١): وذهبت المعتزلة إلى أن المُكْرَهَ على العبادةِ لا يجوز أن يكون مكلفا بها وبنوا ذلك على أصلهم في وجوب إثابة المكلف والمحمول على الشيء لا يثاب عليه وهذا الأصل باطل عندنا فلا يمتنع التكليف من غير إثابة.

(٢) كتب المؤلفُ في الحاشيةِ: قولـه: مع أنَّ استدعاءَ.. الخ. مأخوذٌ من: كشفِ الكشاف.

والكشف على الكشاف هو شرحٌ للكشافِ لسراجِ الدينِ أبي حفصٍ عمر بن عبد الرحمن البهبهائي الكناني القزويني توفي سنة: (٧٤٥هـ). وكتابه في ثلاثةِ مُجلّدات، وهو غير مطبوع. انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٤٧٥/٢).

التكليفِ، ويُؤيِّدُه قوله تعالى:﴿فَلَمۡ يَكُ يَنفَعُهُمۡ إِيمَٰنُهُمۡ لَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَاۖ﴾ [غافر: ٨٥][(١)].

وفِيْهِ بَحْثٌ: لأنَّ الظاهِرَ في الآيةِ الكريمة عدمُ نفْعِ الإيمانِ عندَ زوالِ التَّكليفِ، لرؤيَةِ البَأْسِ، لا أنَّ البَأْسَ لِزوالِ التكليفِ.

ثم قال: أَوْ لِعدمِ إيمانِهِم بعد ظُهورِ الآيةِ القاهِرَةِ؛ لعدمِ الفائِدَةِ. وقد قررَ هذا الوجْهَ الفاضِلُ التَّفتازانيُّ[(٢)]، على رأيِ العلامةِ الزَّمَخْشَريِّ[(٣)]، لكنَّهُ محلُّ كلامٍ؛ لأنهم قالوا: الحكمةُ في إنظارِ [ل/٨١] مَنْ سَبَقَ عليهِ القولُ بالكُفْرِ، إيمانُ بعضِ الذراري، وغيرُه من المصالحِ.

والظاهِرُ أنَّ الاستئصالَ: بالغضَبِ الإلهي، وهو الظاهِرُ في قولهِ سبحانهُ: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بَعۡدُ مِنكُمۡ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ [المائدة: ١١٥] الآية.

قال الطيبيُّ: قوله: يزولُ الاختيارُ عندَ نزولِ المَلَكِ، فيجبُ إهلاكُهُم، يعني: إذا نزلَ الملائكةُ، اضطرُّوا إلى الإيمانِ، عندَ نزولِ العذابِ بعدَ الإنذارِ، كما قال تعالى: ﴿فَلَمۡ يَكُ يَنفَعُهُمۡ إِيمَٰنُهُمۡ﴾ [غافر: ٨٥] وأَمّا

(١) انظر: مدارك التنزيل للنسفي (٢٦٤/٢). ونسبهُ الشهابُ الخفاجي في حاشيتِهِ (٢٢/٤) لابن المنير في الانتصاف ولم أجدْه.

(٢) سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التَّفْتازاني، لُغويٌّ، مُفسِّرٌ، فقيهٌ شافِعيٌّ، توفي سنة: (٧٩٣هـ) انظر: طبقات المفسرين للداوُدي (٣١٩/٢)، الأعلام لِلزِّركليّ (٢١٩/٧). له: حاشية على الكشاف وهي مخطوطةٌ، وله: تلخيصٌ لِحاشيةِ الطيبي، ولم أستطع الوقوفَ عليه. انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٤٧٥/٢).

(٣) أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزميّ الزمخشريّ، مفسِّرٌ، نحويٌّ، أديبٌ، معتزليٌّ، توفي سنة: (٥٣٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥١/٢٠)، طبقات المفسرين للسيوطي (ص١٠٤).

المؤمنونَ إذا رَأَوا الملائِكةَ، فيَزِيْدُ إيمانُهُم، ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ﴾ [آل عمران: ١٢٦] (١).

وفِيْهِ بَحْثٌ: لأنَّ مُقتضَى تقريرِهِ أَنْ يكونَ زوالُ الاختيارِ، لِظُهورِ العذابِ، لا لانْكِشافِ الحالِ، ولا يخفى أنَّ تعيينَ الزوالِ يكونُ عندَ نزولِ المَلَكِ، وترتيبُ وجودِ العذابِ يأتي عنهُ، ثُمَّ إنَّ ما ذكره في كونِهِ بُشرى للمؤمنينَ في ملائكةِ العذابِ الذين نزلوا في صورةِ الرِّجالِ وعاينُوْهُمْ، والكلامُ ليسَ مِنْهُ كما لا يخفى.

قال بَعْضُ الفُضَلاءِ: قولُه: فإنَّ سُنَّةَ اللهِ جَرَتْ(٢). ليس فيهِ دلالةٌ على أنَّهُ أنزلَ مَلَكًا على مَنْ قبلَهُم فأهْلَكَهُم، كما توهَّم لذا هو ليسَ بمسموعٍ، ولذلكَ مثَّل الزمخشريُّ بأصحابِ المَائدةِ(٣)، ولا يخفى أنَّ مُرادَهُ ليسَ إنزالَ ملَكٍ اقترحوا مُعاينَتَهُ بَلْ إنزالُ مَلَكِ العذابِ، ولا ريب في ثُبوتِهِ، لقولِهِ: كما اقترحوا، لتأكيدِ المُعاينَةِ، لا لِتعيينِ كيفيَّتِها.

قال أبو حيّانَ: قال التبريزيُّ(٤): فِي مَعْنَى: ﴿لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨] قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: لَقَامَتِ الْقِيَامَةُ. الثَّانِي: الْفَزَعُ مِنْ إِهْلَاكِهِمْ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ الْإِلَهِيَّةَ جَارِيَةٌ على إِنْزَالِ المَلَكِ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: الْوَحْيِ أَوِ الْإِهْلَاكِ، وَقَدِ امْتَنَعَ

(١) انظر: حاشية الطيبي على الكشاف (٢٧/٦).
(٢) انظر: أنوار التَّنزيل للبيضاوي (١٥٥/٢).
(٣) انظر: الكشاف للزمخشري (٧/٢).
(٤) أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، لغويٌّ، مُفسِّرٌ، أديبٌ، (ت:٥٠٢هـ). انظر: طبقات المفسرين للداوُدي (٣٧٢/٢)، الأعلام لِلزِّركليّ (١٥٧/٨).

الْأَوَّلُ فَتَعَيَّنُ الثَّانِي، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨] أَيْ: بِإِهْلَاكِنَا(١).

وفِيْهِ بَحْثٌ: لأنَّهُ يأباهُ سببُ النُّزولِ أولاً، وتعليلُهُ بِطَريقِ الانفصالِ.

ثانيًا: لا سيّما وأنَّ المَلَكَ الثاني ههنا مُنكَّرٌ، وقدْ حُمِلَ المُعرَّفُ على غيرِ الأوَّلِ في قوله تعالى: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ﴾ [الحجر: ٨] بعد قولهِ سبحانه: ﴿لَّوْمَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧] فالمعنى: أنَّ ما طلبوه ليسَ في الاحتِمالِ، وإنّما الذي يدخلُ تحتَ الحكمةِ في الجملةِ: إنزالُهُم للتَّعذيبِ، ولا ريبَ أنَّ هذا المعنى أنسبُ مِن الوجهينِ الأوَّلينِ من الوجوهِ المذكورةِ في الكشافِ(٢)، مِن حيثُ إنَّ إنزالَ المَلَكِ على الكفّارِ معَ كونِهِ سببًا للقضاءِ في سُنَّةِ اللهِ سبحانهُ، جعلهُ نظيرًا للمُقترحاتِ السّالِفَةِ، وتقديرُ عدمِ الإيمانِ، وعدمِ ترتيبِ الجزاءِ على الشرطِ بالذّاتِ، نوعُ عدولٍ عن الظاهِرِ، لكنّ الزمخشريَّ نظرَ إلى أنَّ فرضَ [ل/٨٢] مَسؤولِهِمْ أنسبُ مِن حيثُ مُلائمتِهِ للسؤالِ، ولدَخَلَ في ردِّ مقالتِهِم الباطلةِ من حيثُ إنَّ إيتاءَ مسؤولِهِم بعينِهِ يؤدِّي إلى استئصالِهِم لضلالِهِم، فَنَفسُ الإنزالِ مُستلزِمٌ للقضاءِ مبالغةً في عدمِ تخلُّفِ مُقتضَى سَحبِهِم عنهم وهو: عدمُ الإيمانِ.

(١) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٤٤٢/٤).

(٢) وهما: الأول: إما لأنهم إذا عاينوا الملك قد نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في صورته، وهي آيةٌ لا شيء أبين منها وأيقن، ثم لا يؤمنون كما قال: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ١١١] لم يكن بدٌّ مِن إهلاكهم، كما أهلك أصحاب المائدة، والثاني: لأنه يزول الاختيار الذي هو قاعدة التكليف عند نزول الملك، فيجب إهلاكهم. انظر: الكشاف للزمخشري (٧/٢).

قال بَعْضُ الأَفاضِلِ: وأنتَ خبيرٌ بأنّ الوجه الأوَّلَ يُنافِي الوجه الثّاني؛ لدلالةِ الأوّلِ على بقاءِ الاختيارِ وأنَّهم لا يؤمنونَ إذا عاينُوه على صورتِهِ، والثّاني على سَلْبِهِ وزوالِهِ وأنّهم يؤمنونَ إيمان يأس[١].

ولا يخفى أنَّه تردّدٌ في المرادِ، لا قَطْعٌ بوقوعِ كُلٍّ منهما، حتى يلزمَ التنافي، لكنَّ الكلامَ في قَطْعِ الزَّمَخْشَرِيِّ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨] قائلاً: ولا حِكْمَةَ في أنْ تأتِيَكمْ عَياناً تُشاهِدونَهم ويَشْهَدونَ لكمْ، لأنَّكُم مُصَدِّقُونَ عن الاضطرارِ[٢]. فالظّاهِرُ أَنْ يُحمَلَ على الاكتفاءِ.

ثُمَّ إنَّ الظّاهِرَ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ﴾ [الأنعام:١١١] الآية، وقوله تعالى:﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحجر: ١٤] الآية، عدمُ إيمانِهِم برؤيةِ المَلَكِ المُصَرَّحِ بها.

والظاهِرُ في قولِهِ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [الأنعام: ١٥٨] الآية، إيمانُهُم برؤيَةِ ملائكَةِ العذابِ مِن خوفِ الهلاكِ، لا في ظُهورِ الحقِّ وعيانِهِ على ما يُنْبِئُ عنهُ قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٩٧﴾﴾ [يونس: ٩٦-٩٧].

إنَّ المولَى العلامَةَ[٣] يقولُ في تفسيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [الأنعام: ١٥٨] المرادُ: الملائكةُ المُصرَّح بها، لا ملائكةُ العذابِ، وإيمانُهُم إيمانُ بأسٍ، ويقولُ ههنا بِبقاءِ الاختيار.

---

(١) ذكره الشهاب الخفاجي في حاشيته على البَيضاوِيّ (٢٢/٤) بلفظة: قيل.

(٢) انظر: الكشاف للزمخشري (٥٧١/٢). بناءً على مذهبِ المعتزلةِ: أنّهُ لا يصحُّ الأمرُ بالفعلِ مع الإكراهِ عليهِ، لأنَّ من أصلِهِم وجوبُ إثابةِ المكلفِ، والمحمولُ على الشيء لا يثاب. انظر: الروض الأُنف للسهيلي (١١٤/٣).

(٣) لم أقف عليه، ولم أجد هذا الكلامَ في كُتُبِ التفسيرِ. ولعل المراد به: قطب الدين =

قال بَعْضُ الفُضَلاءِ: يزولُ الاختيارُ الذي يُناطُ به التكليفُ عند مشاهدةِ المَلَكِ بعينِهِ، ويكونُ إيمانُهم إيمانَ بأسٍ[١].

ولا ريبَ أنَّه دعوى بلا دليلٍ، مع قطعِ النَّظَرِ عن ظواهرِ النُّصوصِ، وقطْعِ تَنافِيْهِ تردُّده بقولِهِ: فحقٌّ يترتَّبُ إهلاكُهم على عدمِ الإيمانِ. وقوله: عدم الإمهالِ ظُلْمٌ. إلى غيرِ ذلك مِن الأقاويل.

قال بعضُ المُحشِّيْنَ: ولم يَلتَفِتْ إلى ما قالَ الكشّافُ: لا يُطيقونَ مُشاهَدَةَ المَلَكِ؛ لأنَّ قوله: ﴿ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ۝٨﴾ [الأنعام: ٨] يدلُّ على إهلاكِهِم، لا على هلاكِهم برؤيَةِ المَلَكِ[٢]. واختارَهُ بعضُ العُلماءِ[٣].

وفِيْهِ بَحْثٌ: لأنَّ إنزالَ ما يُؤدِّي إلى العدولِ نُكتَةٌ في التَّعرُّضِ لفواتِ حكمةِ الإنظارِ الذي هو المدارُ في بقائهم، مع استِحقاقِهِم العذابَ والتَّعرُّضَ لِضلالِهِم، والتَّعبيرُ عن الهلاكِ بالإهلاكِ، لإظهارِ القَهرِ والجلالِ في السُّنَنِ القرآنيَّةِ كما لا يخفى.

قال العلامةُ البيضاويُّ: بعدَ نزولِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ[٤]. [ل/٨٣]

=

محمود بن مسعود الشيرازي، قاضٍ، عالمٌ بالعقليات والمنطق، مُفَسِّرٌ، فقيهٌ، أصوليٌّ، لـه كتـاب: فـتح المنـان فـي تفسـير القـرآن يقـع فـي ٤٠ مجلـد والجـزء الأول منـه: مخطوط، وله كتاب: مشكلات التفسير، وهو مخطوط، تُوفي سنة: (٧١٠هـ). انظر: الأعلام لِلزِّركليّ (١٨٧/٧)، معجم المؤلفين لِعُمر رِضا (٢٠٢/١٢).

وقد ذكره بهذا اللقب: (المولى العلامة) الطيبيُّ في شرحِ المشكاة (٢/ ٥٥٦).

(١) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البَيضاوِيّ (٢٢/٤).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢٣٠/٢)، البسيط للواحدي (٢٤/٨)، التَّفسير الكبير لِلرّازي (٤٨٦/١٢)، البحر المحيط لأبي حيان (٤٤٢/٤).

(٤) انظر: أنوار التَّنزيل للبيضاوي (١٥٥/٢).

قال بَعْضُ الفُضَلاءِ: أيْ: بعدَ نُزولِ المَلَكِ، لا بعدَ نُزولِ العذابِ؛ إذ لا معنى له، ولا يخفى أنَّ معناهُ: نزولُ أولِ العذابِ، لا حلولِ كُلِّهِ، فالمرادُ: دفعُ احتمالِ التدريجِ، والنَّظرُ إلى أوَّلِ الشيءِ تارةً وإلى آخرِهِ أُخرى شائعٌ(١).

ثم قال: فقولهُ: طَرْفَةَ عَيْنٍ(٢). مُبالغَةٌ في المُفاجآتِ، وإلا فَحينَ يترتَّبُ إهلاكُهُم على عدمِ الإيمانِ، لا بُدَّ مِن إمهالِهِم، الظاهرُ أَنَّ الآيةَ ليسَتْ في السُّطوعِ، بحيثُ يُحتاجُ فيها إلى التَّروِّي والتّراخِي بعدَ نُزولِ المَلَكِ، بل حينَ نُزولِهِ حينَ جِئْتُمْ، فالقولُ بالتّراخِي مع ذلكَ(٣) المُبالغةِ والقولِ بالمُفاجآتِ مُشْكِلٌ.

قال المَوْلَى العلّامةُ: وفي لفظِ: ﴿ثُمَّ﴾ قَدْرٌ أَنْ يتأمّلوا(٤).

واعتَرَضَ عليهِ بعضُ الأفاضِلِ: بأنَّ قَوْله: ﴿ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ عَطْفٌ على: ﴿لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ ولا يُمْهِلُ بعدَ قضاءِ الأَمْرِ(٥).

وفِيْهِ بَحْثٌ: لأنَّهُ فسَّرَ قضاءَ الأمْرِ بإتمامِ أمْرِهِم، لوجوبِ العذابِ بعدهُ، بناءً على امتناعِ إيمانِهِم، فالبقاءُ قدرَ التَّأمُّلِ لا يُنافِي تمامَ أَمْرِهِم، إذا كانَ هلاكُهُم حتْمًا مقضِيًّا، ولو كان إيمانُهُم في حيِّز الاحتمالِ تحقَّق التنافي بين تمامِ الأمرِ والإمهالِ.

---

(١) انظر: تفسير القرآن لابن أبي زمنين (٦٠/٢)، حاشية الانتصاف على الكشاف لابن المنير (٧/٢)، نظم الدرر للبقاعي (٢٦/٧).

(٢) انظر: أنوار التَّنزيل للبيضاوي (١٥٥/٢).

(٣) هكذا في المخطوط، ولعل لفظة: تِلك. أنسب في السياق.

(٤) ذكره بلفظةِ: قيل. الشهابُ الخفاجي في حاشيتِهِ (٢٢/٤)، والألوسيُّ في روح المعاني (٩٢/٤).

(٥) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البَيضاوِيّ (٢٢/٤)، روح المعاني للأَلُوسِيّ (٩٢/٤).

قال بَعْضُ الفُضَلاءِ: البَعدِيَّةُ ههنا بُعدِيَّة، ولا يخفى أنَّه مِن طُغيانِ القَلَمِ، إذْ لا يخفى أنَّ التراخِي على ما ذكره المولى المرحوم: زَمانِيٌّ لا تَرتِيبيٌّ، كما عليه الزمخشريُّ، ومقصودُهُ: الردُّ عليهِ بأنَّه لا حاجَةَ إليهِ.

ثُم إنَّ ما اختارَهُ المولى العلامةُ، ليس بجيِّدٍ؛ لأنَّ عَدَّ قَدْرِ التَّأَمُّلِ مِن قبلِ التراخِي والتَّعرُّضِ لبيانهِ، مِمّا لا يُناسِبُ مقامَ التَّهويلِ، مع أنَّ حمْلَ قضاءِ الأمرِ على الوجوبِ، وإبقاؤه على ظاهرِهِ، أَوْفى بحقِّ المقامِ، لا يخلو عن بُعْدٍ.

قال صاحبُ الكشف[١]: فهو جوابٌ عَنْ سؤالِ المُلاءَمَةِ بينهما، يعني: أنَّ قوله: لأنهم، جوابٌ عن سؤالٍ نشأَ في قولهِ: ولو جَعَلنا الرسولَ مَلَكًا كما اقترحوا؛ لأنه لما ظَهَرَ مِنهُ أنَّه لا يكونُ جوابًا عن الاقتراحِ المذكورِ[٢]، بل عَنْ اقتراحٍ آخرَ[٣]، توجّه أَنْ يُقالَ: فما المُلاءَمَةُ بينهما؟ فأجابَ عنه: بِأنهمْ يقولونَ تارةً كذا وتارةً كذا، مُشعِرًا بصيغَةِ العادَةِ، ولفظِ التّارَةِ، كونُهما على وتيرةٍ واحدَةٍ، يُناسِبُ ذِكرَ جوابِ أحدِهِما عندَ جوابِ الآخرِ.

ولعلَّ الأنسبَ في بيانِ المُلاءَمَةِ أَنْ يُقالَ: قولُهُم: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨] يَنْزِلُ منهم بعدَ مَنْعِ نبوَّةِ البَشَرِ رأسًا، بقولِهم: ﴿لَوْ شَآءَ رَبُّنَا﴾ [فصلت: ١٤] الآية، فالتَّعَرُّضُ لِبيانِ بُطلانِ أصلِهِ مِمّا يَسْتَدْعِيْهِ حقُّ البلاغَةِ.

---

(١) سراجُ الدينِ أبو حفصٍ عمر بن عبد الرحمن بن عمر البهبهائي الكناني القزويني، فقيهٌ شافعيٌّ، مُفسرٌ، توفي سنة: (٧٤٥هـ). انظر: طبقات المفسرين للأدنه وي (ص٣٠٨)، الأعلام لِلزِّركليّ (٤٩/٥). ولم أقف على كتابه الكشف على الكشاف.

(٢) وهو: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨].

(٣) وهو: لو جاءَهُم رسولٌ مَلَكٌ مِن الملائِكَةِ.

قالَ الفَاضِلُ التَّفتازانيُّ تابِعًا لصاحبِ الكَشْفِ [ل/٨٤] وضميرُ: ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ٩] للرّسولِ المُنَزَّلِ إلى القومِ، لا لِمُطْلَقِ الرَّسولِ، سواءً كانَ إلى مُحَمَّدٍ عليه السّلامُ أَوْ إليهم؛ لأنَّه ليسَ بِلازِمٍ أَنْ يُجْعَلَ رَجُلاً، إلا إذا خُصَّ بأَنْ يُعايِنَهُ القومُ أيضًا.

وفِيْهِ بَحْثٌ: لأنَّه ردٌّ على الطِّيبيِّ وقد قال: الضميرُ لِما يُقالُ لهُ: الرَّسولُ، سواءً كانَ مبعوثاً إليهم كما قالوا: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ﴾ [المؤمنون: ٢٤] أَوْ إلى: مَنْ هو مَبْعوثٌ إليهم، كما [قالوا][(١)]: لولا أُنْزِلَ على مُحمَّدٍ مَلَكٌ[(٢)].

فمرادُهُ: تعميمُ الرسولِ لِما اقتُرِحَ بالأُولى[(٣)]، وما اقتُرِحَ بالثانيةِ[(٤)]، ولا ريبَ أنَّ المُعاينَةَ مُعتَبَرَةٌ فيهما، وإرادةُ مُجَرَّدِ النُّزولِ ليسَ في حيِّزِ الاحتمالِ، فهو مُتَخَصَّصٌ لا حاجَةَ إلى التَّخصيصِ بالمعاينَةِ، ولوْ سُلِّمَ فالتَّخصيصُ بالقرائنِ الحاليَّةِ مُتَعَيِّنٌ في الأوَّلِ، فلا إشكالَ في التخصيصِ في الثّانِي.

ثمَّ إنَّ ما ذَكَرَهُ في التَّخصيصِ بالمُعايَنَةِ لا يدْفَعُ الإشكالَ؛ لأنها مُعتَبَرَةٌ في الأوّلِ، وقد استُلْزَمَتْ جَعْلِهِ رجُلاً، وهذا هو مرادُ صاحبِ الكشّافِ بقولِهِ: ويُحتاجُ إلى تخصيصٍ لئلّا يُنافِي الأوَّلَ[(٥)]. فالتَّخصيصُ بما يَدْفعُها

(١) هذه الكلمة سقطَتْ من المخطوط.

(٢) انظر: حاشية الطيبي على الكشاف (٢٨/٦).

(٣) الاقتراحُ الأوَّلُ: أنْ ينزِلَ على محمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَلَكٌ في صورتِهِ الأصليّةِ بحيثُ يُعايِنُهُ القومُ.

(٤) الاقتراحُ الثاني: أنْ ينزِلَ مَلَكٌ إلى القومِ ويُرسَلَ إليهم، بدلاً من الرسولِ البشريِّ.

(٥) لعله يقصدُ كتاب: الكشفِ على الكشافِ لِسراجِ الدينِ عُمَرَ القزويني، لأنِّي لم أجد هذه المقولةَ في الكشاف للزَّمَخْشَرِيّ.

لا بما يُؤيِّدُها، فالمجموعُ في عدمِ اللزومِ والمُنافاةِ ظاهِرٌ في الرَّدِّ، بخلافِ مُجرَّدِ المُعايَنَةِ.

وقال ذلك الفاضِلُ المُحقِّقُ[١]: يعنِي: أنَّ لهمْ مقالتيْنِ وافتِراءَيْنِ:

أحدُهما: أنْ ينزِلَ على مُحمَّدٍ عليه السلامُ مَلَكٌ في صورتِهِ بحيثُ يُعايِنُهُ القومُ، وأُجِيبوا بقولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا﴾.

والآخَرُ: أنْ يَنزلَ إلى القومِ ويُرْسَلَ إلى القومِ مكانَ الرسولِ البَشَرِيِّ مَلَكٌ، فأُجِيبوا بقولِهِ: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ﴾ أَيْ: الرسولُ المُنزَّلُ إلى القومِ: ﴿مَلَكًا﴾.

وفيهِ كلامٌ: وهو أنَّ العُمدَةَ على ما ذكرهُ في السؤالِ، هو: السؤالُ: هو الملَكُ؟ والمطلوبُ نزولُهُ ومِنْهُ: الرسولُ، فجَعْلُهُ في الجوابِ عُمْدَةً يُدارُ عليها الحُكْمُ، عدولٌ عنْ رِعايةِ المُناسَبَةِ التي أُجِيبوا رعايتها بينَ السؤالِ والجوابِ، مع أنَّ جعْلَ النّازِلِ إلى الخَلْقِ مَلَكًا لا يُعيِّنُ فائدَةً يُعتدُّ بِها.

ولعلَّ المناسبةَ أَنْ يُقالَ: إنَّ معناهُ على ما نُصَّ عليهِ: لو شاءَ ربُّنا إرسالَ الرُّسُلِ لأرسَلَهُ مِن المَلَكِ، فالرَّسولُ عُمْدَةٌ، والمُقترحُ كونُهُ مِن المَلَكِ، فيُطابِقُهُ فَرْضُ جَعْلِهِ مَلَكًا مُطابَقَةً لا يتردَّدُ في قبولِها الذوقُ السليمُ.

قال العلامةُ البيضاويُّ: ولو جَعَلْنا قريناً لك مَلَكاً[٢].

لا يخفى أنَّ مَطْلوبَهُم ليسَ جَعْلُ القرينِ مَلَكًا؛ لأنَّه ليسَ بِمعهودٍ كالرَّسولِ حتّى يُجعلَ مدارُ الحُكْمِ، ويُطْلَبَ جَعْلُه مَلَكًا، بل نزولُ مَلَكٍ يكونُ قرينًا وحقُّه: الجَعْلُ الإيجاديُّ ألّا يُرى؛ لأن الإلهيةَّ البسيطَةَ [ل/٨٥] متقدِّمَةٌ على الرَّمْلِيَّةَ المُركَّبَةَ، فَطُلِبَ صيرورةُ القرائِنِ مَلَكًا، حقّه لن يكونَ بعدَ كونِ تحقُّقِه معهودًا، فالملاءمةُ غيرُ ظاهِرَةٍ على هذا الوجْهِ، وإن تقرَّرَ صِحَّتُهُ مع

(١) يقصدُ: سراجَ الدينِ عُمرَ بن عبد الرحمن القزويني، صاحب كتاب: الكشف على الكشاف، وهو أقربُ مذكور.

(٢) انظر: أنوار التَّنزيل للبيضاوي (١٥٥/٢).

أنَّ عدمَ كونِ المفعولِ الأوَّلِ للجَعْلِ مُعرَّفًا أو موصوفًا، لا يخلو عَنْ صعوبَتِهِ بِحسَبِ الصناعةِ.

قال المولى العلامةُ: واحتمالُ أن يكونَ جوابًا ثانيًا على الضميرِ لِلمَلَكِ المُقتَرَحِ إنزالُهُ[1] يأبَى عبارةَ: ﴿جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا﴾ فإنَّ المُناسِبَ: أنْ يُقالَ: ولو أنزلناهُ مَلَكًا، ولا ريبَ أنَّ الضميرَ: ليسَ لِلْمَلَكِ، بلْ لِلمطلوبِ أو القرائِنِ.

وأوْرَدَ عليه بعضُ العُلماءِ: بأنَّهُ لا فَرْقَ بينَ هذا وبينَ كونِهِ جوابًا لاقتراحٍ آخرَ في كونِ المُناسِبِ ما ذُكِرَ؛ لأنهم قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤] ولا يخفى أنَّ كلامَهُ ليسَ في المُناسبَةِ اللفظِيَّةِ، بلْ في كونِ المعنى: جَعَلْنا المَلَكَ ملكًا، فمرادهُ: أنَّ الظاهِرَ المُناسِبَ على تقديرِ عَودِ الضَّميرِ إليهِ، ولو أنزلناهُ مَلَكًا لا: جَعَلْناهُ مَلَكًا، وإنْ كانَ كُلٌّ فيهما مُناسِبًا للاقتراحِ الآخرِ، وهو لا يَحِلُّ؛ لعدمِ مُناسبَةِ الثاني لهذا المقامِ[2].

وذكرَ ذلكُ الفاضِلُ: فرقًا مآلُهُ: أنَّ المُرسَلَ نائِبٌ في نَفْسِهِ بخلافِ القَرِيْنِ، فلا وجْهَ لإرجاعِ الضَّميرِ إليهِ. ثُمَّ قالَ: أنتمْ مُنكِرونَ لأصلِ الرسالةِ رأسًا، فالتَّصوُّرُ كافٍ في الإرجاعِ، والفرقُ تَحَكُّمٌ.

قال عليهِ بعض الفضلاءِ: البشريَّةُ والرسالةُ أصلهما مُسلَّمٌ، وإنما الاستبعادُ لكونِ المُرسَلِ مِن البَشَرِ، فإرجاعُ الضميرِ إلى الرسولِ ظاهِرٌ ليسَ فيهِ ركاكةٌ، ولا يخفى أنَّ إمكانَ القرينِ مُسَلَّمٌ أيضًا، وعليه اقتراحُهُم الأوَّلُ لها مكانَ الرسولِ، ولو سُلِّمَ فكونُهُ مُسلَّمًا مِمّا لا مدخَلَ لهُ في صحَّةِ الإرجاعِ، وكونُ الآخَرِ مُقترَحًا، مِمّا لا يُنافي صحَّةَ الإرجاعِ إليهِ؛ لكفايةِ التَّصوُّرِ فيهِ، كما ذكرهُ القائِلُ الأوَّلُ.

---

(١) الوارد في قَوْله تَعَالَى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨].

(٢) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البَيضاوِيّ (٢٣/٤).

وقال ذلك الفاضِلُ: أوّلاً: بإخلالِ فواتِ المُناسبَةِ اللفظيَّةِ بينَ الإنزالِ والجَعْلِ بالبلاغةِ، وقالَ بعدمِهِ فيما لم يُذكرْ السؤالُ عندَ الجوابِ، وكلٌّ منهما تحكُّمٌ، مع قطْعِ النظرِ عنْ تدافُعِهما في الحقيقةِ، وذُكِرَ في العدولِ عَن المناسبةِ اللفظيةِ على ما اختارهُ الإمامُ البيضاويُّ[١] نُكتَةٌ هي: أنَّ المناسِبَ للّبْسِ عدمُ رؤيَتِهِم النُّزولَ، ولا يخفى أنَّ ما ذَكَرَهُ يحصلُ بما في معناهُ كالإتيانِ مثلاً، لا بما يأْباهُ في الجعْلِ المُتَعَدّي إلى المفعولينِ، لا سيّما [ل/٨٦] وأنَّه بَحَثَ عَن المُناسبَةِ اللفظيَّةِ مع أنَّ محلَّ البحثِ هو: المناسبةُ المعنويَّةُ المُتعلِّقَةُ بلطائفِ المعاني.

قال بَعْضُ العُلَماءِ المتقدِّمينَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا﴾ [الأنعام: ٩] الآية، العكْسُ غيرُ صادقٍ؛ لأنه جُعِلَ رجلاً، ولم يُجعَلْ مَلَكًا[٢].

وأجابَ عنهُ بعضُهُم: بأنه إنْ أرادَ بِتِلْكَ القضيَّةِ هي: المأخوذةُ باعتبارِ الاستعمالِ اللُّغويِّ، نحوَ: لو جئتَنِي لأكرمتُكَ، فلا نُسَلِّمْ أَنَّ عكسَهُ ما ذُكِرَ[٣]، بل القضيَّةُ هي: الجُمْلَةُ الجزائيَّةُ والشَّرْطُ قيدٌ لها، على ما صرَّحَ به السكّاكيُّ[٤]،[٥] ولا يُبحثُ فيها على العَكْسِ.

---

(١) انظر: أنوار التَّنزيل للبيضاوي (١٥٥/٢).

(٢) لم أجدْه عند المتقدمين كما ذكر المؤلفُ. وانظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البَيضاوِيّ (٢٤/٤)، روح المعاني للأَلُوسِيّ (٩٤/٤).

(٣) أَنَّهُ إذا جُعِلَ المَلَكُ رجُلاً أنه يكونُ: غيرَ صادقٍ.

(٤) سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، لُغويٌّ، أديبٌ، فقيهٌ حنفيٌّ، توفي سنة: (٦٢٦هـ) انظر: بغية الوعاة للسيوطي (٣٦٤/٢)، الأعلام لِلزِّركليّ (٢٢٢/٨).

(٥) انظر: مِفتاح العلومِ للسّكّاكيّ (ص٣٠٩) و (ص٣٥٤).

وفِيْهِ بَحْثٌ: لأنَّ الاستعمالَ اللُّغويَّ على ما ذَكَرَهُ غيرُ جائزٍ ههنا، وإن قالَ بهِ الفاضِلُ التَّفتازانيُّ، لأنَّ المقصودَ فيهِ على ما ذكروا بيانُ أنَّ انتِفاءَ الأوَّلِ سَلْبٌ لانتِفاءِ الثانِي، والمقصودُ ههنا ليسَ بيانَ أنَّ سببَ جَعْلِهِ رجُلاً انتفاءُ جَعْلِهِ مَلَكًا؛ لأن الكلامَ ليس في انتفاءِ الثانِي وسببِهِ.

ثم إنَّ ما نقلهُ عنْ السّكَاكِيِّ مِمّا لا حاجَةَ إليهِ في إثباتِ المطلوبِ؛ لأنَّ عدمَ اعتبارِ الأوضاعِ المَنطِقِيَّةِ في الاستعمالِ اللُّغويِّ مُتَّفَقٌ عليهِ.

ثم قال ذلك القائِلُ: وإن أرادَ بها أنّها أُخِذَتْ بالاستِعمالِ المَنْطِقِيِّ كما في المثالِ فَمُسَلَّمٌ، وهذا غيرُ مُتصَوَّرٍ أَيْضًا؛ لأنَّ المقصودَ فيهِ الاستدلالُ بالعدَمِ على العدَمِ، وكلا الانتفاءَيْنِ ههنا معلومٌ، ولعلَّ المقصودَ ههنا بيانُ أنَّ انتِفاءَ الأوَّلِ لاستلزامِهِ المَحذورَ وهو: الثاني، والملازَمَةُ مُعتبَرَةٌ، لكنْ لا يُستدَلُّ بانتِفاءِ أحدِهما على الآخَرِ، فذلكَ البيانُ مِن لوازِمِ معناهُ، وهو في العُرْفِ شائِعٌ، يقولونُ: لو جِئْتَه لا تأْتِيني، فيكونُ مِن المعاني المُعتبرَةِ عندَ أهلِ اللُّغةِ الواردَةِ في استعمالاتِهِم عُرْفًا، وَوُرُوْدُ الآيةِ الكريمةِ على مُقتضى أوضاعِ المَنطِقِ بعيدٌ جدًّا.

قال بعضُ أكابرِ العُلماءِ: في القول الثاني بحثٌ: لأنَّ كونَ القضيَّةِ هي: الجملةُ الجزائيَّةُ، وكونُ الشرطِ قيدًا لها عندَ أهلِ العربيَّةِ، كلامٌ ردَّهُ السيِّدُ الشَّريفُ[١]،[٢] وحقَّقَ اتِّفاقَ الفريقَينِ على كونِ الجملةِ هي: المَجموعَةُ، فلا يصِحُّ بِناءُ الجوابِ عليهِ.

---

(١) السيدُ الشّريفُ أبو الحسنِ عليُّ بنُ محمدِ بنِ عليٍّ الجرجاني، لغويٌّ، فيلسوفٌ، مفسرٌ، فقيهٌ حنفيٌّ، (ت:٨١٦هـ). انظر: طبقات المفسرين للداودي (٤٣٢/١)، الأعلام للزِّركليّ (٧/٥).

(٢) انظر: الحاشية على المطول للسيد الشريف الجرجاني (ص١٨٧).

ما ذكرهُ الفاضِلُ الشريفُ ردًّا على السّكَّاكِيِّ والفاضلِ التَّفتازانِيِّ، لا يخلو عن الكلامِ؛ لأنَّ مدارَ استدلالهِ على بُطلانِ قولِهما، أنَّ قولهُم: إنْ ضربَني زيدٌ ضربْتُهُ، يُعدُّ صادِقًا، وإن لم يتحقَّقْ الضَّربانِ، فلو كانَ في منزلةِ: اضْرِبْهُ في وقتِ ضَرْبِهِ، لم يكنْ صادِقًا، إلا عندَ تحقُّقِ الضَّرْبَيْنِ [ل/٨٧] ودلالتُهُ على المَطلوبِ ممنوعٌ؛ لأنَّ التصديْقَ والتكذيبَ قدْ يرجِعُ إلى الخَبَرِ الضَّمِيْرِ، فيجوزُ أن يرجِعَ فيهِ إلى ما يتضَمَّنُهُ مِن إفادَةِ القُدْرَةِ على المَجازاتِ وتحقُّقِ الضَّرْبِ الدّالِّ عليهِ صيغةُ الماضي، فيكونُ نفسُ الخبريَّةِ في أضرُبِهِ باقيةً على حالِها مع أنَّ اللُّزومَ في الاستعمالِ اللُّغويِّ يكونُ ادِّعاءً فيها غالبًا، نحو: إنْ جئتَني لأَكْرَمْتُكَ، فرجوعُ التَّصديقِ إلى ذلكَ اللزومِ لا يخلو عَنْ بُعدٍ، والظاهِرُ أن يرجِعَ إلى الاستطاعةِ أو العزيْمَةِ أو غيرهما مِمّا يُعلَمُ بالقرائِنِ الحاليَّةِ.

وقال في حاشيةِ المُطَوَّل في رَدِّهما: إنَّ قولهم اضرِبْهُ على تقديرِ: ضَرَبَهُ، مُتضَمِّنٌ معنى التَّعليقِ والشَّرطيَّةِ(١).

ولا يخفى أنَّ تضَمُّنَهُ غيرُ ممنوعٍ عندَهما(٢)، ووجودُه لا يُخلُّ بالمقصودِ؛ لأنَّ الحكمَ الاختياريَّ مُتعلِّقٌ بالنسبةِ بينَ أجْزاءِ الجزاءِ عندَهُ لا بارتباطِ أحدِ الطَّرَفينِ مع وجودِ التَّعليقِ، فجعَلَهُ كالمُقيَّدِ بناءً على أنَّ الجُزئِيَّةَ ظاهرةٌ فيهِ، لا يستدْعِي منعَ التَّعليقِ فيه.

قال العلامةُ البيضاويُّ: إنْ جَعَلَ الهاءَ لِلْمَطْلوبِ(٣).

وقال بَعْضُ الفُضَلاءِ: أيْ الشيءَ المُعنوَنَ بعنوانِ المَطلوبِ.

---

(١) انظر: الحاشية على المطول للسيد الشريف الجرجاني (ص١٨٨).

(٢) يقصدُ: السَّكّاكيَّ والتَّفتازانِيَّ.

(٣) انظر: أنوار التَّنزيل للبيضاوي (١٥٥/٢). أيْ الضمير في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩]

وقولُه: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ﴾ [الأنعام: ٩] قرينًا لكَ مَلَكًا، بيانٌ للمفهومِ بحسبِ ما صدقَ عليهِ لا مِن حيثُ هو، فإنْ أرادَ بما صَدَقَ عليهِ المُتحَقِّقُ الخارجِيُّ، فالإفادةُ غيرُ مُتَصَوَّر[١]، وإن أرادَ مفهومَ القرينِ فلا ريبَ أنَّهُ يصحُّ الإفادةُ على تقديرِ عودِ الضَّميرِ إليهِ أيضًا، وقيلَ والظاهرُ: هو التأويلُ المشهورُ في الحملِ من عدمِ اعتبارِ التَّحقُّقِ الخارجيِّ.

قال بَعْضُ الأَفاضِلِ: قوله: والمعنى: جَعلنا قرينًا لك مَلَكًا[٢].

فِيْهِ بَحْثٌ: إذاً لا يُعاينوهُ كما اقترحوا، فلا يحقُّ إهلاكُهُم، وقد دلتْ الآيةُ السّابقةُ على ذلكَ، فيتنافَيانِ مدلولاً[٣] ؟.

وجوابُهُ: أنَّ المُرادَ بالآيةِ الثانيةِ[٤]، واللهُ أعلمُ بِمُرادِهِ: لجَعَلْناهُ رجُلاً جَرْيًا على عادَتِنا، وفي الأُولى[٥]: ولو خَرَقْنا العادَةَ فأنزلنا مَلَكًا.

وفِيْهِ بَحْثٌ: لأنَّ الشرطَ في الأوَّلِ على ما ذكرهُ المعنى: لو نَزَلَ بحيثُ عاينُوه كما اقترحوا وهو: كونُهُ على صورتِهِ الأصليَّةِ، وهو يستلزِمُ القضاءَ لا محالةَ، والشرطُ ههنا: لو نزلَ بحيثُ عاينوهُ، فمُجرَّدُ المُعاينةِ لا يقتضي القضاءَ، بلْ يستلزمُ جَعْلَهُ رجلاً لئلّا يلزمَ هلاكَهُم، فكيفَ يَتصَوَّرُ المُنافاةَ، ولو كانَ كلٌّ من الجزاءيْنِ[٦] مُرتبًا على شرطٍ واحدٍ، لتحقَّقَ ما قال،

(١) الأنسب: مُتصوّرة. بالتأنيث؛ لأنها راجعةٌ إلى الإفادة.

(٢) انظر: أنوار التَّنزيل للبيضاوي (١٥٥/٢).

(٣) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البَيضاوِيّ (٢٣/٤).

(٤) قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩].

(٥) قَوْله تَعَالَى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا﴾ [الأنعام: ٨].

(٦) الجزاء الأول: ﴿لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ [الأنعام: ٨] والجزاءُ الثاني: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٩]

وهـذا علـى تقـديرِ حمـل السـابقِ علـى الـوجهينِ [ل/٨٨] المـذكورينِ فـي الكشّافِ(١).

وأمّا إذا حُمِلَ على المرادِ: مَلَكُ العذابِ، فالأمرُ سهلٌ، فرؤيتُنا القرِيْنَ شاهِدَةٌ بأنَّ المرادَ ههنا نزولُهُ لِشاهِدِهِ، وهو يستلزمُ جَعْلَهُ رجُلاً؛ لئلّا يهلكوا.

قال العلّامة البيضاويُّ: فإنَّ القوَّةَ البشريَّةَ لا تقوى على رُؤيةِ المَلَكِ في صُورتِهِ(٢).

ولا يخفى أنَّ رؤيتَهُم المَلَكَ في صورتِهِ ثُم عدمُ إيمانِهِم على ما حَمَلَ عليه الوجْهَ السابِقَ، يقتضي عدمُ هلاكِهِم بالرؤيَةِ، فوجْهُهُ أنَّ عدمَ القوةِ أصلٌ، وعليهِ الكلامُ، ورؤيتُهُم بإقرارِ آيتِهِ تعالى [...](٣) ولإتمامِ مقصودِهِم، وقد تحقَّقَ أنَّهُ أقضى إلى القضاءِ، فلا يُتصوّر ههنا الإقرار.

قال العلامة الزَّمَخْشَرِيُّ: فإنَّهم لا يَبْقَوْنَ مع رُؤْيَةِ المَلَكِ(٤).

فهـذا أيضًـا علـى الأصْـلِ وعـدمِ التَّعَـرُّضِ لاحتمـالِ الإقـرارِ ههنـا، لا يخلو عَن خفاءٍ، ويُمكنُ التَّوجيهُ بوجوهٍ، لكن الذي يستدعيهِ السياقُ هو: الفرقُ بينَ الاقتراحَيْنِ، بأن يُقالَ: إنَّ الأوَّلَ(٥) مسوقٌ بطريقِ السؤالِ وطَلَبِ شاهِدِ النُّبُوَّةِ، والآخرُ(٦): مسوقٌ بطريقِ القَدْحِ في نُبُوَّةِ البَشَرِ قطْعًا على سبيلِ

(١) الوجْه الأول قول الزَّمَخْشَرِيّ: إذا عاينوا الملكَ قد نزلَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم في صورتِهِ. والوجْهُ الثاني: وإمّا لأنهم إذا شاهدوا ملكا في صورتِهِ، زهقت أرواحهم من هَوْلِ ما يُشاهدون. انظر: الكشاف للزَّمَخْشَرِيّ (٧/٢).

(٢) انظر: أنوار التَّنزيل للبيضاوي (١٥٥/٢).

(٣) لفظة لم أستطعْ قراءتها في المخطوط.

(٤) انظر: تفسير الكشاف للزَّمَخْشَرِيّ (٧/٢).

(٥) وهو الاقتراح الواردُ في قَوْله تَعَالَى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا﴾ [الأنعام: ٨].

(٦) وهو الاقتراح الواردُ في قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩].

سبيلِ الاحتجاجِ لامتِناعِيَّتِهِ زعمًا منهم أنَّ مُقْتَضَى الحِكْمَةِ: كونُهُ مَلَكًا في الحقيقةِ، مع قَطْعِ النَّظَرِ عَن الطَّلَبِ.

فجوابُهُ: أَنَّ مُقْتَضَى الحِكْمَةِ: جَعْلُهُ رَجُلاً لِعدَمِ الاستِطاعَةِ، وإقرارِ كُلِّ مَنْ أُرْسِلَ إِلَيهِ ابتداءً بِحَرْفِ العادةِ فيهم مع حصولِ التَّبليغِ بما لا حاجةَ إليهِ، ليس في حيِّزِ الاحتمالِ بالنَّظَرِ إلى الحكمةِ.

وأَمّا جوابُ الأوَّلِ: فيَتِمُّ بِعدَمِ الاستِطاعَةِ، لكنَّهُ يحتملُ الإقرارَ قطعًا للأعذارِ على زَعمِهم، كما جرى عليهِ العادةُ الإلهيّةُ في الأُمَمِ البالِغَةِ[1] بِخَرْقِ العادَةِ؛ لأن الكلامَ فيهِ على الطَّلَبِ، لا على اقتِضاءِ الحكمةِ كما لا يخفى.

قال بَعْضُ الفُضَلاءِ: قوله: يُعاينوه[2]. الأَوْلَى: أنْ يُؤَخَّرَ عَن قولِهِ: أو الرسولُ مَلَكًا. ليُصْرَفَ إلى الوجْهَيْنِ[3].

ولا يخفى أنَّ الرسولَ إلى الخلقِ يستلزِمُ المُعايَنَةَ.

وقال بَعْضُ الفُضَلاءِ: الرسولُ يُنبئُ عَنْ المُعايَنَةِ، ولا ريبَ أنّها مفهومةٌ بحالِ المُرسَلِ إليهِ، لا بإنباءِ اللفظِ، وقدْ جُوِّزَ أن يكونَ من قبيلِ: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا﴾ [النساء: ١] الآية، ولا يخفى: أنَّه في محلِّ الاحتياجِ.

قال الإمامُ الرازي: وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩] أَيْ: لَجَعَلْنَاهُ فِي صُورَةِ رجُلٍ، وَالْحِكْمَةُ فِيهِ أُمُورٌ.. [4].

---

(١) لعله يقصدُ بها: المُطالِبَة.

(٢) انظر: أنوار التَّنزيل للبيضاوي (١٥٥/٢).

(٣) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البَيضاوِيّ (٢٣/٤).

(٤) وتكملةُ كلامِ الرَّازيّ: أَحَدُهَا: أَنَّ الْجِنْسَ إِلَى الْجِنْسِ أَمْيَلُ، وَثَانِيهَا: أَنَّ الْبَشَرَ لَا يُطِيقُ رُؤْيَةَ الْمَلَكِ، وَثَالِثُهَا: أَنَّ طَاعَاتِ الْمَلَائِكَةِ قَوِيَّةٌ فَيَسْتَحْقِرُونَ طَاعَةَ الْبَشَرِ، =

أيْ: في كونِ الرسولِ بشرًا لا مَلَكًا على ما هو المفهومُ مِن الكلامِ، واقتضاءُ المَقامِ؛ لأنَّ الأظهرَ بيانُ حِكمَةِ الواقِعِ [ل/٨٩] لا حِكْمَةَ المَفروضِ، وقد حملوا على بيانِ الحِكْمَةِ في جَعْلِهِ في صورةِ البشرِ.

فقالَ بعضُهُم: الوجْهُ الرابعُ وهو: أَنَّ النُّبُوَّةَ فَضْلٌ يُؤتِيهِ مَنْ يَشَاءُ بَشَرًا أَوْ مَلَكًا[١]. لا يظهرُ كونُهُ حِكْمَةً، وتكلَّفَ بعضُ العُلماءِ في جوابِهِ بأنَّه: لَمّا اشتملَ على الجِهَتينِ، لم يبعدْ أنْ يكونَ دليلاً على النُّبوَّةِ فَضْلٌ، وبعضهم قالَ: إنَّ معناهُ: لا يُسألُ عمّا يفعلُ. ولا يخفى ما في كُلٍّ منهما.

وقال بَعْضُ العُلَماءِ: الثالث: وهو أنَّ المَلَكَ لَا يَعْذُرُهُمْ فِي الْإِقْدَامِ عَلَى الْمَعَاصِي[٢]. ليسَ بِتمامٍ؛ لأنَّ إنّما يتمُّ إذا تَبَدَّلَ حقيقةُ المَلَكِ المقرَّرِ نزولُه، بحقيقةِ البَشَرِ وهو مع كونِهِ انقلابُ الحقائقِ خلافَ ما يُفهَمُ من التفاسيرِ، فإنَّ المَفهومَ منها تبدُّلُ صورتِهِ بصورةِ البَشَرِ.

ولا يخفى أنَّ ذلكَ الاحتمالَ بعدَ قولِهِ: صورةَ البَشَرِ[٣]. مِن قبيلِ المُحالِ. وأجابَ عنهُ بعضُ الفُضلاءِ: بأنَّه تبدُّلُ الصورةِ النَّوعيَّةِ التي هي المبدَأُ للأحكامِ والمصدرُ للآثارِ المخْصوصةِ، ولا ريبَ أنَّ القائلَ بها

=

وَرُبَّمَا لَا يَعْذُرُونَهُمْ فِي الْإِقْدَامِ عَلَى الْمَعَاصِي، وَرَابِعُهَا: أَنَّ النُّبُوَّةَ فَضْلٌ مِنَ اللَّه فَيَخْتَصُّ بِهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، سَوَاءٌ كَانَ مَلَكًا أَوْ بَشَرًا. انظر: التَّفسير الكبير لِلرّازي (٤٨٧/١٢).

(١) انظر: التَّفسير الكبير لِلرّازي (٤٨٧/١٢). وهذا هو الوجْه الرابِعُ من الحِكَمِ في أنَّ اللهَ لم يجعلْ المَلَكَ في صُورَةِ البَشَرِ.

(٢) انظر: التَّفسير الكبير لِلرّازي (٤٨٧/١٢). وهذا هو الوجْه الثالثُ من الحِكَمِ في أنَّ اللهَ لم يجعلْ المَلَكَ في صُورَةِ البَشَرِ.

(٣) انظر: التَّفسير الكبير لِلرّازي (٤٨٧/١٢).

لا يقولُ بِجِسْمِيَّـةِ الملائكـةِ[١]، ولـو سُلِّمَ فالملكيَّـةُ والبشريَّةُ بحسـبِ الصـورَةِ النَّوعيَّـةِ، فإذا تبدّلَتْ بضميرِ المَلَكِ بشرًا، وإنْ لم ينقلب الحقيقةُ، كصيرورَةِ بعضِ العناصرِ بعضًا آخر، فلا يُنافي التفاسيرَ أيضًا، لزوالِ المَلَكِيَّةِ وبقاءِ الماهيَّةِ بمعزلٍ في اعتبارِهم.

قال العلامة البيضاوي: مِن الأنبياءِ[٢]. قال بَعْضُ العُلَماءِ: مِن للبيانِ دونَ التَّبعيضِ؛ لأنَّ الظاهِرَ أنَّ لكلٍّ منهم قوةً قُدْسيَّةً[٣].

وفِيْـهِ بَحْـثٌ: لأنَّ المذكورَ ههنا: القوةُ المضافةُ إلى الأنوارِ، والرؤيـةُ مخصوصيّاتُ القوةِ القدسِيَّةِ، لا يستدعي الرؤيةَ بنفسِ القوَّةِ القُدْسِيَّةِ، كما لا يخفى.

وقال بَعْضُ الفُضَلاءِ: الظاهِرُ أنَّ: مِن للتبعيضِ لأفرادِ الذينَ رَأَوْهُ، كذلك بعضٌ مِن الأنبياءِ، ولا يخفى أنَّ الثابِتَ المنقولَ رُؤيَةُ النبيِّ عليه

---

(١) والصواب أنَّ الملائكةَ أجسامٌ نورانِيَّةٌ، وليستْ أرواحًا بلا أجسامٍ. قال تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ﴾ [فاطر: ١] ولها ثُقْلٌ في السماءِ كما دلَّ عليه حديثُ أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْه قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(أَطَّتِ السَّمَاءُ، وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَئِطَّ مَا فِيهَا مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ إِلَّا وَمَلَكٌ وَاضِعٌ جَبْهَتَهُ سَاجِدًا لِلَّهِ)** رواه الترمذي في سننه (رقم:٢٣١٢) وأحمد في مسنده (رقم:٢١٥١٥)، وعن ابنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْه "أَنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى جِبْرِيلَ لَهُ سِتُّمِائَةِ جَنَاحٍ" مُتَّفَقٌ عَلَيهِ، رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ (رقم:٣٢٣٢)، ومُسْلِمٌ في صَحيحِهِ (رقم:١٧٤). ولو أنَّ جِبريلَ روحٌ بلا جِسْمٍ كيفَ يراه النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وله ستُّمائةِ جناحٍ.

(٢) انظر: أنوار التَّنزيل للبيضاوي (١٥٥/٢). في سِياقِ كلامِهِ عنْ: رؤيَةِ الأنبياءِ للملائكةِ.

(٣) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البَيضاوِيّ (٢٣/٤). وقد حَكَى القولَينِ جميعًا على حدٍّ سواء.

السلامُ مرتينِ[١]، فالاستِدلالُ بالواقِعِ على مرادِهِ مُشكِلٌ، بل الظاهِرُ: أنَّ الأفرادَ ههنا بمعنى: المُنفرِدِيْنَ عنْ الأغبارِ[٢]، وهو يقْتضِي البَعْضِيَّةَ كآحادِ البشرِ، والحَمْلُ على غيرِهِ تَعَسُّفٌ.

قال العلامة البيضاوي: ﴿لَلَبَسْنَا﴾ جوابُ محذوفٍ[٣].

---

(١) والدَّليلُ عليهِ: حديثُ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها: "وَلَكِنَّهُ رَأَى جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صُورَتِهِ مَرَّتَيْنِ" رواهُ البخاري في صحيحه (رقم:٤٨٥٥).

المرَّةُ الأولى: التي رأَى فيها النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جبريلَ على صورتِه في الأرض في بداية الوحي، ونزلت عليه بعدها سورة المدثر. عَنْ جابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **(ثُمَّ فَتَرَ عَنِّي الْوَحْيُ فَتْرَةً فَبَيْنَا أَنَا أَمْشِي سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ فَرَفَعْتُ بَصَرِي قِبَلَ السَّمَاءِ فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ قَاعِدٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَجُئِثْتُ مِنْهُ حَتَّى هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ فَجِئْتُ أَهْلِي فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي)** فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ إِلَى ﴿فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ١-٥]". مُتَّفَقٌ عَلَيهِ، رَواهُ البُخاريُّ في صَحيحِهِ (رقم:٣٢٣٨)، ومُسْلِمٌ في صَحيحِهِ (رقم:١٦١). وهذه الرؤية هي التي قال اللهُ سبحانه وتعالى فيها: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢٣﴾﴾ [التكوير: ٢٣]

والمرَّة الثانيةُ: رآهُ في السماءِ ليلةَ الإسراءِ والمعراجِ عندَ سدرةِ المُنتهى، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿١٥﴾﴾ [النجم: ١٣-١٥].

(٢) أي: المنفردين عن البقيَّةِ، والأغبارُ جمع: غُبْر، وهو بقية اللبن في الضرعِ، ثم جعلوا كلَّ بقيَّةٍ غبْرًا، وتقول العربُ: ما مضى وما غبَرَ، أي: ما بقي. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٣٥١/٢)، تهذيب اللغة للأزهري (١٩٥/١) مادة: (غ ب ر).

(٣) انظر: أنوار التَّنزيل للبيضاوي (١٥٥/٢). وتكملة كلامه حتى يتبيّنَ المرادُ: "أيْ ولو جعلناهُ رجلاً للبسنا".

وقال بَعْضُ العُلَماءِ: لا حاجَةَ إلى هذا التَّكَلُّفِ؛ لجوازِ عَطْفِ لازِمِ الجوابِ عليهِ، وجَعْلِ كلٍّ منهما: جوابًا، فإنَّ لازِمَ الشيءِ مُترتِّبٌ على ملزومِ ذلكَ الشيءِ الظاهِرِ في دليلِهِ. وقولُهُ: كُلٌّ منهما. كونُ الثانِي جوابًا [ل/٩٠] بِدُونِ الأوّلِ، وقد صرَّحوا بأنَّ العطْفَ على جوابِ الشرطِ على وجهينِ:

أحدهما: أن يُتصوَّرُ وجودُ كُلٍّ من المذكورَيْنِ بِدونِ الآخرِ.

والثاني: أن يَتوقَّفَ المَعطوفُ على المعطوفِ عليهِ، فهو والمعنى على كلامينِ، وفي ذلك ما يُنْبِئُ عنْ خلافِهِ، ولعلَّ وجه اختيارِهِ التقديرُ: أنَّ الجوابَ الثاني يترتَّبُ على الشرطِ إلا بملاحظةِ الجوابِ الأوَّلِ، فهو في المعنى على كلامينِ، واللامُ مُشعِرٌ بالاستعلالِ، فكانَ ترتيبُهُ على المقدَّرِ ظَاهِر[1].

قال بَعْضُ الفُضَلاءِ: ولو قِيلَ: ولو جَعَلْناهُ مَلَكًا لَلَبَسْنا، بدونِ ملاحظةِ: الرَّجُلِيَّةِ، لما يصحُّ، فيكونُ لازمُ الجوابِ معطوفٌ ما عليه جوابًا آخر، إنما يجوزُ أَنْ لو لم يكُنْ للجوابِ المعطوفِ عليهِ مدخلٌ في كونِ لازِمِهِ جوابًا، فالحذفُ لازمٌ.

ولا يخفى أنَّ ما ذُكِرَ في تصريحِهِم، يُناوئُ على خلافِهِ، وقال: ولعلّه نظرَ إلى أنَّه لزومٌ بينهما، إلا بحسبِ العادةِ؛ لأنه تعالى قادرٌ على دَفْعِ اللبْسِ بوجهٍ آخرَ، فالإشارةُ إليهِ أجازَ الحذْفَ، ولا يخفى أن تلك المسألةِ غنيَّةٌ عنْ البيانِ، لا سيما الإشارةُ بالصَّرْفِ في ملزومٍ إلى ملزومٍ[2]، أمرٌ مُستبعَدٌ مع أنَّ ترتيبَهُ على ما يستلزمُهُ بالذاتِ، أدخلُ في إفادةِ ما ذكره في ترتيبِهِ على ما يستلزِمُه بالذّاتِ.

---

(١) انظر: الأصول في النحو لابنِ السَّراجِ (٦٤/٢).

(٢) يقصد بالملزومِ الأوَّلِ: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَهُ مَلَكًا﴾، والملزومِ الثاني: ﴿لَّجَعَلْنَهُ رَجُلًا﴾ .

وقال المولى العلامة: ولما كان تَفصيلُ ما ذُكِرَ أنَّهُ لا نفْعَ لهم فيما سألوا؛ لأنه إذا كان في صورةِ الرَّجُلِ لا يعلمونَ أنَّهُ مَلَكٌ، أن يُقال: بجوازِ أن يكونَ لهُ آثارُ المَلَكِ في صورةِ الرَّجُلِ، فيندَفِعُ الاشتباهُ، ذلك تدويرٌ لِدَفْعِهِ، بما مرجِعُه إلى أنَّه لا بُدَّ مِن الالتباسِ والاشتباهِ، لئلا يُفوِّتَ حكمةَ التأليفِ.

وفِيْهِ بَحْثٌ: لأنَّ نزولَ المَلَكِ على صورتِهِ لم يُخِلَّ بالتكليفِ فيما سبق، فعدمُ إخلالِهِ بعد كونِهِ في صورةِ الرَّجُلِ أَوْلى، مع أنَّهُم حملوا خصائصَ النُّبوَّةِ على الخواصِّ البشريَّةِ، فكيفَ يحصلُ اليقينُ لهم بالآثارِ، لا سيّما وأنَّ الظاهِرَ في العُرْفِ الاستلزامُ، لا تحقُّقَ الفعلِ على ذلكَ التقديرِ.

قالَ الفَاضِلُ التَّفْتازانِيُّ: قوله: ﴿مَّا يَلْبِسُونَ ۝٩﴾ [الأنعام: ٩] استقبالٌ تقديريٌّ مُؤقَّتٌ بِحينِ جَعْلِ الرسولِ مَلَكًا.

وقال بَعْضُ العُلَماءِ: الحاليَّةُ والاستقباليَّةُ بالنظرِ إلى زمانِ الجَعْلِ، فيكونُ حالاً تقديريًّا[١].

وقال بَعْضُ الفُضَلاءِ: وهو غيرُ مُسَلَّمٍ إذْ لا وجهَ لِتَخْصيصِ لَبْسِهِمْ بالاستقبالِ بالنظرِ إلى زمانِ الجَعْلِ، نبيًّا، وما ذُكر في أنَّ الأفعال إذا كانَتْ قيودًا للأفعالِ كان مُضِيُّها واستقبالُها بالقياسِ [ل/٩١] إلى مُقَيِّدِهِ لا إلى زمانِ التَّكَلُّمِ، لكنَّهُ غيرُ مرضيٍّ عندَ الفاضِلِ التَّفْتازانِيِّ، على ما ذكرَ في تَفْسِيْرِ قوله تعالى: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ﴾ [المائدة: ٧٩] هو المُختارُ عندَ الأخيارِ، فلا يردُّ ما قالَهُ الأوَّل[٢].

(١) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البَيضاوِيّ (٢٣/٤).

(٢) وهو: أنَّ لو في الآيةِ للاستقبال، قال ابن هشام: الثَّانِي من أَقسَام لَو أَن تكون حرف شَرط فِي الْمُسْتَقْبل. انظر: مغني اللبيب لابن هشام (ص٣٤٤).

قال بَعْضُ العُلَماءِ: وإسنادُ اللبسِ إليهِ تعالى: إمّا لكونِهِ يخلقُهُ، أو لِلزومِهِ في جَعْلِهِ[١].

وقال بَعْضُ الفُضَلاءِ: ولم يقُلْ لِلزومِهِ، إذ لا لزومَ بينَ الدّواعي، إذ لا ضيرَ فلو قلنا لأشعَرَهُ، وإن أُرِيدَ اللزومُ العادي، يرجِعُ إلى كونِهِ مخلوقًا للهِ تعالى، وهو الوجْهُ الأوَّلُ، الإشعار بعيدٌ، والرجوعُ ممنوعٌ؛ لأن الفرقَ بينَ خلْقِهِ ابتداءً، ولزومِهِ بخلقِهِ واضحٌ.

قال العلامة البيضاوي: فيقولون مَا هذا إِلاّ بَشَرٌ[٢].

---

(١) وهذا قولُ الأشاعِرَةِ، وأهلُ السنَّةِ يُثبِتونَ ما أثبتَهُ اللهُ لنفسِهِ من الصفاتِ والأفعالِ، فيُثبتونَ فِعْلَ: اللَّبْسِ لله سبحانه وتعالى، ومعناهُ: الخلْطُ، والتَّشبيهُ، أي: خلطْنا عليهم وعلى عقولِهِم وأفهامِهِم ما يخلطونَ وشبَّهْنا عليهم. قال الطبري في تفسيره (١٦٣/٩): " وللبسنا عليهم ما يلبسونه على أنفسهم من حقيقة أمرك وصحة برهانك وشاهدك على نبوتك، يقال منه: لبست عليهم الأمر ألبسه لبسا: إذا خلطته عليهم، ولبست الثوب ألبسه لبسا، واللبوس: اسم الثياب. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل: ذكر من قال ذلك حدثني المثنى، قال: ثنا عبد الله بن صالح، قال: ثني معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهما قوله: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ۝٩﴾ [الأنعام: ٩] يقول: لَشَبَّهْنا عليهم". وقال ابنُ كثيرٍ في تفسيره (٢٤٢/٣): "﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ۝٩﴾ [الأنعام: ٩] أَيْ: وَلَخَلَطْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَخْلِطُونَ. وَقَالَ الْوَالِبِيُّ عَنْهُ: وَلَشَبَّهْنَا عَلَيْهِمْ". وانظر: معالم التنزيل للبغوي (١٢٩/٣).

(٢) انظر: أنوار التَّنزيل للبيضاوي (١٥٥/٢). قال ابن تيمية: فَلَوْ أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمْ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ فِي صُورَةِ بَشَرٍ، وَحِينَئِذٍ كَانَ يُشْتَبَهُ عَلَيْهِمْ هَلْ هُوَ مَلَكٌ أَوْ بَشَرٌ، فَمَا كَانُوا يَنْتَفِعُونَ بِإِرْسَالِ الْمَلَكِ إلَيْهِمْ، فَأَرْسَلْنَا إلَيْهِمْ بَشَرًا مِنْ جِنْسِهِمْ يُمْكِنُهُمْ رُؤْيَتُهُ وَالتَّلَقِّي عَنْهُ، وَكَانَ هَذَا مِنْ تَمَامِ الْإِحْسَانِ إلَى الْخَلْقِ وَالرَّحْمَةِ. انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٣٣٣/٢).

قال بَعْضُ الفُضَلاءِ: بيانٌ لكلٍّ مَنْ لَبَسْنا لِلبْسِهِمْ على الأوَّلِ[١]، ولَبَسْنَا فقط على الثاني[٢]، ومَنْ قالَ: ولِلَبْسِهِم فقطْ على الثاني فقدْ سَهَى، ولا ريبَ أنَّ قولَهُ: فيقولونَ، عقيبَ: يلبسون، على تقديرِ كونِهِ بيانًا لأحدِ اللَّبْسَيْنِ ظاهِرٌ في بيانِ ما أُسْنِدَ إليهم مِن اللَّبْسِ، وحملُهُ على العَكْسِ[٣] تكلُّفٌ مَعَ القائلِ، إذ لأبانَ لَبْسَهُم، إلا أنّ التكذيبَ: ولبسنا في قولهم: ما هذا إلا بشرٌ، لا يقتضي حملَهُ على: لَبَسْنَا؛ لأنَّ المشارَ إليه بلفظِ هذا المذكورِ ههنا: الرسولُ عليه السلامُ لا المَلَكُ، فيرجِعُ إلى التكذيب.

تَـمَّـتْ. [ل/٩٢]

(١) أي: لو جعلنا الرسولَ المرسلَ إليهم ملكا.

(٢) أيْ: لو جعلنا المَلَكَ على صورةِ بَشَرٍ.

(٣) أَيْ: لو جعلناه مَلَكًا لجَعلناهُ رجُلا غيرَ صادِقٍ.

الفهارس العامّة.

فهرس المصادر والمراجع.

١- ابْن أَبِي حَاتِمٍ الرازي (ت:٣٢٧هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: أسعد الطيب، نزار مصطفى الباز، السعودية، الطبعة الثالثة: ١٤١٩هـ.

٢- ابن أبي زمنين (ت:٣٩٩هـ)، **تفسير القرآن العزيز**، تحقيق: ابن عكاشة، ومحمد الكنز، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ.

٣- ابن إسحاق المدني (ت:١٥١هـ)، **السير والمغازي**، تحقيق: سهيل زكّار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى: ١٣٩٨هـ.

٤- ابن الجوزي أبو الفرج (ت:٥٩٧هـ)، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ.

٥- ابن السَّراجِ (ت:٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفَتْلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

٦- ابن المنيّر الاسكندري (ت:٦٨٣هـ)، **حاشية الانتصاف على الكشاف**، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ.

٧- ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ)، **منهاج السنة النبوية**، تحقيق: محمد رشاد، جامعة الإمام، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ.

٨- ابن عادِل عمر بن علي (ت:٧٧٥هـ)، **اللُّباب في عُلومِ الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد، وعلي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ.

٩- ابن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ)، **غريب الحديث**، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى: ١٣٩٧هـ.

١٠-ابن كثير عماد الدين إسماعيل (ت:٧٧٤هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي السلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ.

١١-ابن هِشام عبد الله بن يوسف (ت:٧٦١هـ)، **مُغني اللبيب**، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة: ١٩٨٥م.

١٢-أبو البقاء الكفوي (ت:١٠٩٤هـ)، **الكُلّيات**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٣-أبو السعود محمد العمادي (ت:٩٨٢هـ)، **إرشاد العقل السليم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

١٤-أبو المعالي القزويني (ت:٧٣٩هـ)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: محمد خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة.

١٥-أبو حيّان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، **البحر المُحِيط**، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.

١٦-أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ)، **مسند أحمد**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ.

١٧-أحمد مصطفى (ت:٩٦٨هـ)، **الشقائق النُّعمانيّة في عُلماءِ الدولةِ العُثمانيّة**، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٨-الأدنه وي (ت: قبل القرن ١١هـ)، **طبقات المفسرين**، تحقيق: سليمان الخزّي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.

١٩-الأزهري محمد بن أحمد (ت:٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠٠١م.

٢٠-إسماعيل البغدادي (ت:١٣٩٩هـ)، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهيّة، إسطنبول، طبعة: ١٩٥١م.

٢١-الألوسي محمود شُكري (ت:١٢٧٠هـ)، **روح المعاني**، تحقيق: علي عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ.

٢٢-إمام الحرمينِ الجويني (ت:٤٧٨هـ)، **البرهان في أصول الفقه**، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ.

٢٣-الإيجي محمد بن عبد الرحمن (ت:٩٠٥هـ)، **جامع البيان في تفسير القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ.

٢٤-البخاري محمد بن إسماعيل (ت:٢٥٦هـ)، **صحيح البخاري**، تحقيق: جماعة من العلماء، المطبعة السلطانية، مصر، طبعة: ١٣١١هـ.

٢٥-البغوي الحسين بن مسعود (ت:٥١٦هـ)، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تحقيق: محمد النمر وآخرون، دار طيبة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ.

٢٦-البقاعي إبراهيم بن عمر (ت:٨٨٥هـ)، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٢٧-البيضاوي ناصر الدين أبو سعيد (ت:٦٨٥هـ)، **تفسير البيضاوي**، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ.

٢٨-الترمذي محمد بن عيسى (ت:٢٧٩هـ)، **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد شاكر، وآخرين، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، الطبعة الثانية: ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٢٩-الثعلبي أبو إسحاق (ت:٤٢٧هـ)، **الكشف والبيان عن تفسير آي القرآن**، تحقيق: مجموعة رسائل علمية، دار التفسير، جدة، الطبعة: الأولى: ١٤٣٦هـ.

٣٠-حاجي خليفة (ت:١٠٦٧ هـ)، **سُلّم الوصول إلى طبقاتِ الفحول**، تحقيق: محمود الأرنؤوط، مكتبة إرسكيا، إسطنبول، طبعة: ٢٠١٠م.
٣١-حاجي خليفة (ت:١٠٦٧ هـ)، **كشف الظنون**، مكتبة المثنى، بغداد، طبعة: ١٩٤١م.
٣٢-الخازن علي بن محمد (ت:٧٤١هـ)، **لُباب التَّأويل في معاني التنزيل**، تحقيق: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ.
٣٣-الخليل الفراهيدي (ت:١٧٠هـ)، **العين**، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار الهلال.
٣٤-خير الدين الزركلي (ت:١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة ١٥: ٢٠٠٢م.
٣٥-الداوُدي شمس الدين (ت:٩٤٥هـ)، **طَبقات المُفسّرين**، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٦-الدسوقي محمد بن أحمد (ت:١٢٣٠هـ)، **حاشية الدسوقي على مُختصر المعاني**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت.
٣٧-الذهبيّ شمس الدين (ت:٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ.
٣٨-الرَّازي محمد بن عمر (ت:٦٠٦هـ)، **تفسير الرازي**، تحقيق: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٢٠هـ.
٣٩-الزجاج إبراهيم بن السري (ت:٣١١هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ.

٤٠-الزّمخشريّ أبو القاسم (ت:٥٣٨هـ)، **الكشّاف**، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ.

٤١-السَّكّاكي يوسف بن أبي بكر (ت:٦٢٦هـ)، **مفتاح العلوم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ.

٤٢-سليم الهلالي، ومحمد آل نصر، **الاستيعاب في بيان الأسباب**، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ.

٤٣-السمين الحلبي أحمد بن يوسف (ت:٧٥٦هـ)، **الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٤٤-السهيلي أبو القاسم (ت:٥٨١هـ)، **الروض الأُنف**، تحقيق: عمر السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ.

٤٥-السيد الشريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ)، **الحاشية على المُطَوَّل**، تحقيق: د. رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة: ١٤٢٨هـ.

٤٦-السيوطي جلال الدين (ت:٩١١هـ)، **طَبقات المُفسّرين**، تحقيق: علي محمد، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٩٦هـ.

٤٧-الشّهابِ الخفاجِي (ت:١٠٦٩هـ)، **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي**، دار صادر، بيروت.

٤٨-الصَّفَدِي خليل بن أيبك (ت:٧٦٤هـ)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، طبعة: ١٤٢٠هـ.

٤٩-الطبريّ محمد بن جرير (ت:٣١٠هـ)، **تفسير الطبري**، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ.

٥٠-الطيبيّ شرف الدين (ت:٧٤٣هـ)، **حاشية الطيبي على الكشاف**، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ.

٥١-الطيبيّ شرف الدين (ت:٧٤٣هـ)، **شرحِ المشكاة**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار الباز، مكة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.

٥٢-علي بلوط، وأحمد بلوط، **معجم التاريخ**، دار العقبة، قيصري، تركيا، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ.

٥٣-علي حيدر (ت:١٣٥٣هـ)، **درر الحكام**، تعريب: فهمي الحسيني، دار الجيل، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ.

٥٤-عُمر رِضا كحالة (ت:١٩٨٧م)، **معجم المؤلفين**، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٥-الغزّي نجم الدين محمد (ت:١٠٦١هـ)، **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ.

٥٦-المتنبي أبو الطيب (ت:٣٥٤هـ)، **ديوانَ المُتنبّي**، دار بيروت، بيروت، طبعة: ١٤٠٣هـ.

٥٧-مجموعة من علماء اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة.

٥٨-محمد حفظ الرحمن الكُمِلّائي، **البدور المُضيّة في تراجم الحنفيّة**، دار الصالح، القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤٣٩ هـ.

٥٩-المراغي أحمد مصطفى (ت:١٣٧١هـ)، **الحسبة في الإسلام**، تصحيح: محمد الشاغول، الجزيرة للنشر، طبعة: ٢٠٠٥م.

٦٠-المراغي أحمد مصطفى (ت:١٣٧١هـ)، **علوم البلاغة**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤١٤هـ.

٦١-مسلم بن الحجاج (ت:٢٦١هـ)، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، طبعة: ١٣٧٤هـ.

٦٢-مقاتل بن سليمان (ت:١٥٠هـ)، **تفسير مقاتل**، تحقيق: عبد الله شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ.

٦٣-النسفي عبد الله بن أحمد (ت:٧١٠هـ)، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: يوسف بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ.

٦٤-الواحدي أبو الحسن (ت:٤٦٨هـ)، **التفسير البسيط**، تحقيق: مجموعة محققين رسائل دكتوراه بجامعة الإمام، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ.

Bibliography

1- Ibnu Abi Hatim, (Died: 327AH), Abdurrahman bin Muhammad bin Abi Hatim, **Tafsirul-Qur`anil-Adheem**, investigation: As`ad Muhammad At-tayyib, Nizar Mustafa Al-Baz, Saudi, Third Edition, 1419 AH.

2- Ibnu Abi Zamnain (Died: 399 AH), **Tafserul-Qur'anil-Azeez**, investigation: Ibn Okasha, and Muhammad Al-Kinz, Al-Farouq Al-Haditha, Cairo, first edition: 1423 AH.

3- Ibnu Ishaq Al-Madani (Died: 151 AH), **Al-Siyar Wal-Maghazi**, investigation: Suhail Zakkar, Darul-Fikr, Beirut, first edition: 1398 AH.

4- Ibnul-Jawzi Abul-Faraj (Died: 597 AH), **Zadul-Masir fi 'Ilmil-Tafseer**, Investigation: Abdul-Razzaq Al-Mahdi, Darul-Kitabil-Arabi, Beirut, first edition: 1422 AH.

5- Ibnul-Sarraj (Died: 316 A.H), **Al-Osool Fi Al-Nahw**, investigated by: Abdul-Hussein Al-Fatli, Edition of Al-Resala Foundation, Beirut.

6- Ibnul-Munir Al-Iskandari (Died: 683 AH), **Hashiyatul-Intisaaf Ala Al-kasshaf**, Darul-Kitabil-Arabi, Beirut, third edition: 1407 AH.

7- Ibnu Taymiyyah (Died: 728 AH), **Minhajul-Sunnatil-Nabawiyah**, Investigation: Muhammad Rashad, Al-Imam University, Riyadh, first edition: 1406 AH.

8- Ibnu Adel Omar bin Ali (Died: 775 AH), **Al-Lubbab fi Ulumil-Kitab**, investigation: Adel Ahmed, and Ali Muhammad, Darul-Kutubil-Ilmiyyah, Beirut, first edition: 1419 AH.

9- Ibnu Qutayba Al-Dainawari (Died: 276 AH), **Gharibul-Hadith**, Investigated by: Dr. Abdullah Al-Jubouri, Al-Ani Press, Baghdad, first edition: 1397 AH.

10- Ibnu Katheer Imaduddin Ismail (Died: 774 AH), **Tafsirul-Qur`anil-Adheem**, Investigation: Sami Al-Salama, Daru Taiba, Second Edition: 1420 AH.
11- Ibnu Hisham Abdullah bin Yusuf (Died: 761 AH), **Mughnil-Labeeb**, Investigation: Dr. Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali, Darul-Fikr, Damascus, Sixth Edition: 1985 AD.
12- Abul-Baqa Al-Kafwi (Died: 1094 AH), **Kulliyyat,** Investigation: Adnan Darwish, and Muhammad Al-Masri, Al-Resala Foundation, Beirut.
13- Abul-Saud Muhammad Al-Emadi (Died: 982 AH), **Irshadul-Aqlil-Saleem**, Edition of Daaru-Ihya`il-Turathil-Arabi, Beirut.
14- Abul-Ma'ali Al-Qazwini (Died: 739 AH), **Al-idah fi Ulumil-Balagha**, Investigation: Muhammad Khafaji, Darul-Jeel, Beirut, third edition.
15- Abu Hayyan Al-Andalusi (Died 745 AH), **Al-Bahrul-Muheet**, Investigated by: Sidqi Jamil, Darul-Fikr, Beirut, Edition: 1420 AH.
16- Ahmad bin Hanbal (Died: 241 AH), **Musnad Ahmad**, Investigation: Shuaibul-Arnaout and others, Al-Resala Foundation, First edition: 1421 AH.
17- Ahmed Mustafa (Died: 968 AH), **Al-Shaqa`iqul-Nu`maniyya fi Ulama`I Addaula Al-Uthmania**, Darul-Kitabil-Arabi, Beirut.
18- Adannawi (Died: Before the 11th century AH), **Tabaqatul-Mufassireen,** Investigation: Suleiman Al-Khazi, Maktabatul-Uloomi Wal-Hikam, Saudi Arabia, First Edition: 1417 AH.
19- Al-Azhari Muhammad bin Ahmed (Died: 370 AH), **Tahdheeb Allughah**, Investigation: Muhammad Awad, Daru Ihaya`il-Turaath, Beirut, First Edition: 2001 AD.

20- Ismail Al-Baghdadi (Died: 1399 AH), **Hadiyyatul-Arifeen, Edition of Wakalatul-Ma`arifl-Jalilah**, Istanbul, Edition: 1951 AD.
21- Al-Alusi Mahmoud Shukri (Died: 1270 AH), **Ruhul-Maani**, Investigation: Ali Attia, Darul-Kutubil-Ilmiyya, Beirut, First Edition: 1415 AH.
22- Imamul-Haramayn Al-Juwayni (Died: 478 AH), **Al-Burhan Fi Usoolil-Fqh,** Investigation: Salah Aweidah, Darul-Kutubil-Ilmiyya, Beirut, First Edition: 1418 AH.
23- Al-Iji Muhammad bin Abdul Rahman (Died: 905 AH), **Jami`ul-Bayan fi Tafsir-l-Qur'an**, Darul-Kutubil-Ilmiyya, Beirut, First Edition: 1424 AH.
24- Al-Bukhari Muhammad bin Ismail (Died: 256 AH), **Sahihul-Bukhari**, Investigation: a group of scholars, the Al-sultaniyyah Press, Egypt, Edition 1311 AH.
25- Al-Baghawi Al-Hussein bin Mas`ud (Died: 516 AH), **Ma`alimul-Tanzeel fi Tafseeril-Qur'an**, investigated by: Muhammad Al-Nimr and others, Daru Taiba, Fourth Edition, 1417 AH.
26- -Al-Baq'i Ibrahim bin Omar (Died: 885 AH), **Nazmul-Durar fi Tanasubil-Ayati Wal-Suwar**, Darul-Kitabil-Islami, Cairo.
27- Al-Baydawi Nasiruddeen Abu Sa`eed (Died: 685 AH), **Tafsirul-Baydawi**, Investigation: Muhammad Al-Mara'ashli, Daaru-Ihya`il-Turathil-Arabi, Beirut, First Edition: 1418 AH.
28- Al-Tirmidhi Muhammad bin Issa (Died: 279 AH), **Sunan Al-Tirmidhi**, Investigation: Ahmed Shaker, and others, Mustafa al-Halabi Library, Egypt, Second Fdition: 1395 AH/1975 AD.
29- Al-Tha`labi Abu Ishaq (Died: 427 AH), **Al-Kashfu Wal-Bayaan An Tafseeri Ayil-Qur'an**, Investigation: a collection Thesis, Darul-Tafsir, Jeddah, First Edition: 1436 AH.

30- Haji Khalifa (Died: 1067 AH), **Sullamul-Wusool Ila Tabaqatil-Fuhool**, Investigation: Mahmoud Al-Arnaout, Irskia Library, Istanbul, Edition: 2010 AD.
31- Haji Khalifa (Died: 1067 AH), **Kashful-Dhunoon**, Al-Muthanna Bookshop, Baghdad, Edition: 1941 AD.
32- Al-Khazin Ali bin Muhammad (Died: 741 AH), **Lubabul-Ta`weel Fi Ma`anil-Tanzeel**, Investigation: Muhammad Ali Shaheen, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, first edition: 1415 AH.
33- Al-Khalil Al-Farahidi (Died: 170 AH), **Al-Ain,** investigation: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Darul-Hilal.
34- Khairuddeen Al-Zarkali (Died: 1396 AH), **Al-A`alam**, Darul-Kutub Lil-Malayeen, Beirut, Fiteenth Edition: 2002 AD.
35- Dawoudi Shamsuddeen (Died: 945 AH), **Tabqatul-Mufassireen**, Darul-Kutubl-Ilmiyya, Beirut.
36- Al-Desouki Muhammad bin Ahmed (Died: 1230 AH), **Hashiyatul-Desouki Ala Mukhtasaril-Ma'ani**, Investigation by: Abdel Hamid Hindawi, Al-Asriya Bookshop, Beirut.
37- Al-Dhahabi Shams Al-Din (Died: 748 AH), **Siyaru A`alamil-Nubala**, Investigation: a group of investigators, under the supervision of: Shuaib Al-Arnaout, Al-Resala Foundation, Third Edition: 1405 AH.
38- Al-Razi Muhammad bin Omar (Died: 606 AH), **Tafsirul-Razi**, Investigation: Daaru-Ihya`il-Turathil-Arabi, Beirut, Third Edition: 1420 AH.
39- Al-Zajjaj Ibrahim bin Al-Sirri (Died: 311 AH), **Ma`anil-Qur`an Wa I`rabuh**, investigated by: Abdul-Jalil Shalabi, Alamul-Kutub, Beirut, First Edition: 1408 AH.

40- Al-Zamakhshari Abu Al-Qasim (Died: 538 AH), **Al-Kasshaf**, Darul-Kitabil-Arabi, Beirut, Third Edition: 1407 AH.
41- Al-Sakaki Yusuf bin Abi Bakr (Died.: 626 AH), **Miftahul-Uloom**, Investigation: Abdul Hamid Hindawi, Darul-Kutubil-Ilmiyyah, Beirut, First Edition: 1420 AH.
42- Salim Al-Hilali, and Muhammad Al-Nasr, **Al-Isti`ab fi Bayanil-Asbab**, Daru Ibnil-Jawzi, Riyadh, First Edition: 1425 AH.
43- Al-Samin Al-Halabi, Ahmed bin Yusuf (Died: 756 AH), **Al-Durrul-Masoon fi Uloomil-Kitabil-Maknoon**, Investigation: Dr. Ahmad Al-Kharrat, Darul-Qalam, Damascus.
44- Al-Suhaili Abul-Qasim (Died: 581 AH), **Al-Rawdul-Unuf,** Investigation: Omar Al-Salami, Daaru-Ihya`il-Turathil-Arabi, Beirut, First Edition: 1421 AH.
45- Al-Sayyid Al-Shariful-Jarjani (Died: 816 AH), **Al-Hashiyah Alal-Mutawwal**, Investigated by: Dr. Rashid Ardi, Darul-Kutubil-Ilmiyya, Beirut, Edition: 1428 AH.
46- Al-Suyuti Jalal Al-Din (Died: 911 AH), **Tabaqatul-Mufassireen**, investigation: Ali Muhammad, Wahba Library, Cairo, First Fdition: 1396 AH.
47- Al-Shehab Al-Khafaji (Died: 1069 AH), **Hashiyatul-Shihab Ala Tafsir Al-Baydawi**, Daru Sader, Beirut.
48- Al-Safadi Khalil bin Aybak (Died: 764 AH), **Al-Wafi fil Wafayat**, Investigation: Ahmed Al-Arnaout and Turki Mustafa, Daaru-Ihya`il-Turath, Beirut, Edition: 1420 AH.
49- Al-Tabari Muhammad bin Jareer (Died: 310 AH), **Tafsirul-Tabari**, Investigation: Dr. Abdullah Al-Turki, Daru Hajar, First Edition: 1422 AH.

50- Al-Tibi Sharafuddeen (Died: 743 AH), **Hashiyatul-Tibi Ala Al-Kasshaf**, Dubai International Holy Quran Award, First Edition: 1434 AH.
51- Al-Tibi Sharafuddein (Died: 743 AH), **Sharhul-Mishkat**, investigated by: Abdul Hamid Hindawi, Nizarul-Baz Bookshop, Makkah, First Edition: 1417 AH.
52- Ali Ballout and Ahmed Ballut, **Mu`jamul-Tareekh**, Darul-Aqaba, Kayseri, Turkey, First Edition: 1422 AH.
53- Ali Haider (Died: 1353 AH), **Durarul-Hakam**, Arabization: Fahmi Al-Husseini, Darul-Jeel, First Edition: 1411 AH.
54- Omar Rida Kahala (Died: 1987 AD), **Mu`jamul-Mu`allifeen**, Al-Muthanna Bookshop, Daaru-Ihya`il-Turathil-Arabi, Beirut.
55- Al-Ghazzi Najmuddeen Muhammad (Died: 1061 AH), **Al-Kawakibul-Sa`ira Bi A`yanil-Mi`atil-Ashirah**, Investigated by: Khalil Al-Mansour, Darul-Kutubil-Ilmiyya, Beirut, First Edition: 1418 AH.
56- Al-Mutanabbi Abul-Tayyib (Died: 354 AH), **Deewanul-Mutanabbi**, Daru Beirut, Beirut, Edition: 1403 AH.
57- A group of Arabic language scholars in Cairo, **Mu`jamul-Waseet**, Darul-Da`wah.
58- Muhammad Hafizurrahman Al-Kamali, **Al-Budurul-Mudiyyah fi Tarajumil-Hanafiyyah**, Darul-Saleh, Cairo, Second Edition: 1439 AH.
59- Al-Maraghi Ahmed Mustafa (Died: 1371 AH), **Al-Hisbah Fil-Islam**, Correction: Muhammad Al-Shagul, Al-Jazeera Publishing, Edition: 2005 AD.
60- Al-Maraghi Ahmed Mustafa (Died: 1371 AH), **Uloomul-Balaghah**, Darul-Kutubil-Ilmiyyah, Beirut, third edition: 1414 AH.

61- Muslim Ibnul-Hajjaj (Died: 261 AH), **Sahih Muslim**, Investigation: Muhammad Fu`ad Abdel-Baqi, Isa Al-Halabi Press, Cairo, Edition: 1374 AH.
62- - Muqatil bin Suleiman (Died: 150 AH), **Tafseeru Muqatil**, Investigation: Abdullah Shehata, Daaru-Ihya`il-Turathil-Arabi, Beirut, first edition: 1423 AH.
63- Al-Nasafi Abdullah bin Ahmed (Died: 710 AH), **Madarikul-Tanzeel Wa Haqa`iqul-Ta`weel**, Investigation: Yusuf Badawi, Darul-Kalimil-Tayyib, Beirut, First Edition: 1419 AH.
64- Al-Wahidi Abu Al-Hassan (T.: 468 AH), **Al-Tafseerul-Waseet**, Investigation: a group of PhD researchers at Al-Imam University, Deanship of Scientific Research at Al-Imam University, Riyadh, First Edition: 1430 AH.